

بجث بعنوان

— المجتمع المدني —

((مفهومه ودوره فى الحياة السياسية))

_____ دراسة نظرية _____

أعداد

د/ خالد سعيد توفيق رئيس قسم العلوم السياسية

جامعة صلاح الدين

WwW.Kurdishthinktank.org

WwW.Kurdishthinktank.com

المجتمع المدني (مفهومه ودوره في الحياة السياسية)

أولاً / أهداف الدراسة وأهميتها

نحاول من خلال هذه الدراسة تركيز الاضواء على تلك الانشطة والفعاليات التي تنبثق من المجتمع وتقوم بها مؤسساته المختلفة ذات الصلة بحياته ، تلك التي تنشأ نتيجة لـ الحاجة الاجتماعية وفي خضم التطور الاجتماعي ولها تأثير بشكل او بأخر على الحياة السياسية للأفراد . فهناك العديد من المؤسسات والتنظيمات التي تظهر داخل المجتمع ، وهي وليدة الظروف الاجتماعية ، تكون مهمتها تبويب وتنسيق وتوجيه النشاطات الاجتماعية داخل المجتمع بالشكل الذي يخدم مصالحه . يجري تكوين مثل هذه المؤسسات بمبادرة اجتماعية دون ان يكون للدولة او السلطة السياسية التي تمثلها دخل في تكوينها ، بل هي تتواجد احيانا قبل وجود الدولة ، وتتجدد بتجدد البنيان الاجتماعي ، وتوسع العلاقات الاجتماعية ، ونمو الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة . من نافلة القول ان المجتمع هو حاصل جمع أو اجتماع افراد معينين ، وان هذا الاجتماع يتحقق في ظل تنظيم معين تسيّره قواعد واصول تحدد طبيعته ومستوى العلاقات السائدة بين اعضائه ، وفي اطار هذا الاجتماع تقتضي الحاجة الى تكوين سلطة عليا تقود هذا التنظيم وتحدد تلك القواعد والسلوك ، كما تتحمل مسؤولية الحفاظ على جوهر التنظيم وادامة الصلات بين اعضائه ، علاوة على اعضاء طابع سياسي على وجوده . (١)

^١ محمود محمد سلمان :الماوردي والاجتماع السياسي ، ط١، بيت الحكمة ،بغداد ،٢٠٠١، ص٤٠

هكذا تنشأ السلطة السياسية داخل المجتمعات ، كحاجة اجتماعية ملحة من اجل التنظيم والقيادة وتنسيق الصلات ، والحفاظ على الحقوق والواجبات ، ولكن مبرر بقائها وأستمرارها يكمن في مدى قدرتها على تبني هذه الاهداف وترجمتها فعليا على الواقع .
 وحينما تكون السلطة السياسية التي تسود مجتمع معين ، في خدمة اهدافه عند ذاك سوف تحظى بالقبول والرضا من افراده ، وتخضع على نفسها الشرعية من وجودها ، فتتحول الى سلطة رشيدة ومقبولة .

وبالرغم من وجود هذا المبرر الاجتماعي الذي يقف تاريخيا خلف نشأة الحكومات والانظمة السياسية ، منذ ان وجدت والى يومنا هذا . فأن جميع الحكومات التي ظهرت في التاريخ لم تتمكن من المحافظة على هذه الخاصية لديها ، لأن الادلة التاريخية تشهد على ان شعوب عديدة في العالم ابتلت بقيام أنظمة حكم تسودها ولاتحقق لها رغباتها وطموحاتها كما لاجتھوسهمها
 ومشاكلها عندما تفقد قدرة التعبير عن وجدان تلك الشعوب ومصالحها ، وتتحول الى مجرد أداة قهر واستعباد غير شرعية ، حينما تحتكر السلطة فيها فئة قليلة ، أو احيانا شخص واحد فقط دون رغبات الجماعة . وأن كانت صفحات التاريخ مليئة كذلك بعشرات الشواهد التي تدل على ان مثل هذه المجتمعات البشرية كافحت ضد استبداد هؤلاء الحكام وقهرهم .

هذا يعني ان ظهور الحكم المستبد والظالم ، اينما وجد ، يثير حفيظة الشعوب ويدعو الى بروز حركات فكرية ونضالية شعبية تدعو الى الاصلاح وتطالب الحكام بالتخلي عن نهجهم الاستبدادي ، كما تضغط ، وبوسائل متنوعة ، بأتجاه المزيد من الحرية والحقوق لفئات المحكومين على اختلاف درجاتهم وفصائلهم ، ومع ازدياد رقعة هذه المطالب الشعبية، توسعت رقعة الحكومات التي تسلم بالرضوخ لمطالب الشعب وسماع صوت المحكوم ، عن طريق الانفتاح عليه ، وقبول شكواه واعتراضاته وتلبية رغباته وحاجاته .

فقد وجدت مثل هذه الحكومات ان لامناص من الاطلاع على رأي الشعب والاستماع اليه مباشرة ، او من خلال ممثليه او المؤسسات التي يقيمها لهذا الغرض ، وهذا الشكل نشأت وتطورت الحكومات الشعبية الديمقراطية التي ترجع قيادتها الى الشعب في قراراتها ، وتخدم مواطنيها بسياساتها وسلوكها القويم ، كنموذج للحكم الصالح والرشيد .

وهكذا يكون من مهام الحكومات الرشيدة والصالحة ، توفير المناخات السلمية والصحية ، واعتماد السبل والوسائل الكفيلة بالرجوع والعودة الى مواطنيها في عمليات صنع القرار .

ويبدو ان الحكام في مثل هذه الانظمة قد كشفوا ان السبيل المفضل لتحقيق هذه الغاية هو اتباع النهج الديمقراطي في الحكم ، بغية حمايته - أي الحكم - من الانزلاق نحو مسالك الشر والعدوان . فقد ثبت لحد الانمثلة هذا النهج هو الافضل والذي تتبعه الحكومات الرشيدة

والصالحة في ادارة الحكم .وثمة سبيل قويم لتوفير أليات وادوات الديمقراطية الصحيحة في الحكم ، يكون عن طريق أشراك القطاعات الشعبية المختلفة والمؤسسات التي تعبر عن مصالحها ، اشراكها في العملية السياسية ، بما فيها عملية صنع القرار .

ان هذا يحتاج الى توفير اجواء صحية وسليمة امام المجتمع تسمح له بأنشاء تنظيمات ومؤسسات ، تمكّنها من استيعاب أنشطة ابنائه المختلفة ، وتلبية رغباتهم وحاجاتهم ، والتعبير عن مصالحهم لدى القيادات السياسية ، فتكون بمثابة قنوات شعبية سليمة وأمينة تتوسط العلاقة بين الفرد وقيادته ، في الوقت الذي تلعب دوراً هاماً ، في بلورة الأفكار عوضاً عنه ، وصناعة القرار المطلوب .

وتأسيساً على هذا القول ، فقد دخلت ضمن اهتمامات الدراسات التي تعالج العمليات السياسية في المجتمع والدولة ، وخصوصاً تلك المتعلقة بممارسة السلطة السياسية ، وادارة شؤون الحكم ، البحث في ميادين النشاط السياسي ذات العلاقة بالحكم الديمقراطي ، من اجل الكشف عن القواعد الصحيحة لهذا الحكم ، وكيفية ادامته وتطويره ، ومثل هذه الدراسات تأخذ بنظر الاعتبار دور المجتمع ومؤسساته في تعميق السلوك او النهج الديمقراطي للحكم بما يقوم به من مدّ جسور الثقة والتفاهم والتعاون مع رموز السلطة السياسية وقيادتها الحاكمة وبتجنبها من الشطط والانحراف .

اليوم حيث تقوم الاوساط العلمية والاكاديمية في الجامعات ومؤسسات البحث العلمي ، بدور مهم وبارز ، في اجراء مثل هذه الدراسات من اجل اغناء المسيرة العلمية ورفدها بمزيد من الاضافات التي تخدم في المحصلة النهائية ، المجتمعات الانسانية ، وتحقق لها الرفاهية ، في ظل الأمن والاستقرار بعيداً عن العنف والعدوان ، لذلك نجد ان من الاهداف دراسة موضوع يخص هذا الجانب كموضوع المجتمع المدني .

و نعود هنا الى مستهل ما عرضناه من كلام ، وهو ان هذه الدراسة سوف تلقي الضوء على أنشطة المجتمع وفعالياته التي يمارسها عبر مؤسساته المختلفة ، المتعددة ، تلك التي تبرز دور هذه المؤسسات ، ومساهمتها في بناء الحكم الصالح الذي يستند على القاعدة الشعبية ، ومن ثم دورها في تعميق الوعي الشعبي بضرورة هذه المساهمة .

بهذا الشكل سوف يكون موضوع المجتمع المدني ومؤسساته العاملة في الدولة ، هو محور الحديث هنا . وان السبب الذي يدعونا الى دراسة هذا الموضوع علاوة على ما قيل من قبل ، هو اطلاع القارئ الكريم من الطلبة والمتخصصين والمهتمين في ميدان العلوم السياسية والاجتماعية بماهية الموضوع وأهميته ودور المؤسسات المختلفة التي تنبثق عن المجتمع في القيام بالأنشطة المختلفة لرفد العملية السياسية التي تهتم بكيفية ممارسة السلطة وصنع القرارات العليا - بالقوة والفاعلية ، واكسابها الوضوح والشفافية ، حيث ان ادائها لهذا الدور سيساعد على تحقيق وتعميق الثقة والتفاهم

بين الحكام والمحكومين ، مثلما ان غياب هذا الدور لديها سوف يفقدها طابعها الشعبي ويعد عنها مضمونها الديمقراطية ويوقعها في مأزق الاحتكار والاستبداد.

هكذا فأن اهمية الدراسة تكمن في اهمية الموضوع نفسه ، حيث موقع المجتمع المدني ومركزه داخل المنظومة الاجتماعية والسياسية بمجملها ، ثم الاثار الايجابية التي يتركها نشاط وفعالية مؤسساتها بمجمل البنين السياسي للدولة ، بما تقوم به من جهود في مجال تقديم المشورة ، ورفع المقترحات الشعبية وتصويب المسيرة السياسية باتجاه خدمة الشعب متى وانما اصابها الاعوجاج او الانحراف . وسوف تعتمد الدراسة على المنهج المركب الذي يستعين باكثر من مدخل من مداخل البحث والتقصي لأجل بلوغ الدراسة مبتغاهها .

ثانيا / مفهوم المجتمع المدني :-

قبل تحديد أي مفهوم للمجتمع المدني ، علينا ان نشير الى أن نشاطات الافراد داخل المجتمع يمكن ان توزع على بعدين رئيسيين ، الاول :- يأخذ مداه عبر مجموعة من الفعاليات التي يؤديها هؤلاء الافراد ، والتي تكون لها علاقة مباشرة بالحياة الاجتماعية الخاصة بهم وتظهر عبر عدد من المؤسسات الاجتماعية التي ينتمي اليها الفرد .

والثاني :- يتسم بطابع سياسي ويظهر من خلال مجموعة من الفعاليات التي تستوعبها اجهزة وتنظيمات ينشؤها المجتمع ذات اهداف سياسية ، حيث تهتم بكيفية ممارسة السلطة وادارة شؤون الحكم . وسوف نترك الخوض في موضوع هذا البعد من النشاط حاليا ، لأنه لا يدخل ضمن اهتمامات هذه الدراسة .

وفيما يخص البعد الاول ، فأن هناك من يشير الى وجود نوعين من المؤسسات الاجتماعية التي تحتضن هكذا نشاط ، وهما مؤسسات المجتمع المدني ، ومؤسسات المجتمع الاهلي ، قد تتداخل احيانا مع بعضها في وظيفتيهما الاجتماعية ، غير أنهما يبقيان متميزين عن بعضهما ، وما يميزهما هو ان مؤسسات المجتمع الاهلي هي ذات طابع قرابي عسبوي (١) فأنتمء الافراد اليها لاتحدده ارادتهم الحرة وانما يحسمه مسبقا عوامل معينة ، كروابط الدم ، او الولاء القائم على اساس العرق او الدين او الوشائج الاجتماعية الأخرى ، علاوة على ان وجودها يسبق وجود الافراد المنتمين اليها عادة .

^١ عبدالله بلقزيز : في الديمقراطية والمجتمع المدني ، بيروت ، افريقيا الشرق ، ٢٠٠١ ، ص ٢٠-٢١

بينما يختلف الأمر بالنسبة الى مؤسسات المجتمع المدني ، ذات العلاقة بموضوع هذه الدراسة ، حيث يخضع تأسيسها الى الارادة الحرة للافراد بغية تحقيق غاية تضامنية جماعية تفرضها مصالحهم وحاجاتهم .

وفي هذا السياق يمكن القولى مهام وواجبات الافراد اجزاء المجتمع تتوزع على مجموعتين ، الاولى :- وهي ذات طابع سياسي تكلف بها فئة قليلة من المجتمع تهتم بأدارة الشؤون العامة المتعلقة بالحكم عن طريق ممارسة السلطة السياسية بشكل من الاشكال .

و الثانية :- ذات طابع اجتماعي صرف ، تتعلق بشؤون العمل والاق تصاد والثقافة وغيرها من شؤون الحياة الخاصة بالافراد يقوم بها عامة الناس .

واذا ما تجلى في مثل هذا التوزيع نوع من التخصص في اداء العمل الذى يهتم المجتمع ، غير انه توزيع شكلي يظهر رغبة الجماعة في تكليف هذه الفئة او تلك من الافراد ، وان كانت قليلة ا و كثيرة بصورة مؤقتة ، من اجل القيام بمهمة تعد خطيرة طالما تحمل في ثناياها صفة التحويل بممارسة السلطة عوضا او نيابة عنها (أى الجماعة) ، يجوز ان يشترك فيها الجميع ولا ينبغي ان يؤدي ذلك الى احتكارها أو سوء التصرف بها من قبل احد .

لهذا نكتشف اليوم وجود رغبة شديدة لدى الشعوب فى توسيع قائمة المشاركين فى تداول السلطة من اجل منع ظاهرة احتكارها ، او التقليل منها ومن اثارها على الأقل ، لما لها من اضرار ومفاسد .

ومن هنا فأن وجود نخب سياسية تقود الحكم الى جانب غالبية شعبية تشغل بمهمها الخاصة لايعني ان هذه الاخيرة لاتعبر مطلقا أي اهتمام بالشؤون العامة او السياسية ، بالعكس من ذلك ، فلكون الاخيرة قد وضعت ثقفتها بهذه النخب فأنابتها انجاز ما كلفت به من مهام ، ولأنها تأمل منها ان تكون اقرب فى سلوكها الى مبادئ العدل والانصاف وتتوقع منها د وام المحافظة على نهج قويم فى الحكم يعكس تطلعاتها ، ولا تتوقع منها عكس ذلك . وألّا فلكي تدفع العامة عن نفسها شرور الحكم الفاسد ، فألّا ترى ان فى ممارسة هذا الحكم عبر اسلوب تضامنى وبمشاركة جماعية ، هي الضمانة التي تمنع أي شكل من اشكال الاحتكار للسلطة او الانحراف بها .^(١)

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فأن الدولة العصرية الراهنة تجدد نفسها اليوم احوج من أي وقت مضى الى فتح ابواب الحوار والتفاهم وطلب التعاون من القوى والمؤسسات الشعبية لأغناء تجربتها ، ذلك لأنها منذ أن بدأت توسع دائرة اهتماماتها لكي تشمل العديد من جوانب الحياة التي لم تكن تطرقها من قبل ، ان لم نقل كلها ، علاوة على الجانب السياسي ، فالها تشعر كذلك بالافتقار الى الامكانيات الكافية من اجل النهوض بمسؤولياتها الجديدة، الأمر الذي يجعلها تكون بحاجة الى

^١ عبد الاله بلقرزى : نفس المصدر ، ص ٧٢ ص ٧٣ .

الاستعانة بجهود وخبرات عناصر عديدة من ابناء الشعب خارج دائرة عمل النخب الحاكمة للتفاعل معها وبغية سد النقص الحاصل لديها في هذا الجانب .

في ضوء هذا فأن على المؤسسات السياسية في الدولة ان تعود بأستمرار الى الشعب للأستفادة من امكاناته المتاحة وان تستشيريه فيما يطرأ عليها من طارئ ، وعلى اجهزة الدولة نفسها ان توفر الفرص والاليات الملائمة امام الجميع للمساهمة في عملية تنظيم السلطة وتوجيهها ومن ثم ممارستها ، إن كانت حريصة في سلوكها على خدمة مصالح شعبها دون استبداد او انحراف عن مسارها الشعبي المرسوم لها .

من هنا نجد ان الضرورة بمكان تقتضي اقامة نظم حكم ، تسمح اليات عملها لأعضاء المجتمع بمحاكاة السلطة السياسية ومشاركتها ، فوجود مثل هذه الاليات في العمل هو الوسيلة السلمية والناجحة لقيام حكم سليم وعادل ، وحريص على مصالح الشعب في أي بلد من البلدان .
وحتى يتحقق هذا الهدف ينبغي ان يكون هناك مجتمعا مدنيا ناضجا يتمكن من اداء هذه الوظيفة في مواجهة الدولة .

ولكن ماهو هذا المجتمع المدني . وكيف يمكن تحديد مفهومه ؟

لعلنا نتمكن من تحديد مفهوم المجتمع المدني وبيان بعض ملامحه وخصائصه من خلال استعراض وقراءة بعض التعاريف التي وردت بشأنه ،وسيكون اختيارنا لها على سبيل المثال لا الحصر ولأقتضاء الضرورات البحثية لا اكثر .

لقد وصف هيجل المجتمع المدني بقوله ((كل عضو فيه هو غاية نفسه وكل شيء اخر هو لاشيء بالنسبة له ، غير انه لا يستطيع ان يبلغ المجال الذي تقع فيه غاياته بغير الاتصال بالآخرين ، ومن ثم فهؤلاء الآخرون هم وسائل لتحقيق غاية هذا العضو الجزئي)) . (١)

ويتحدث ارنست جلنر عن المجتمع المدني قائلًا (ان المفهوم يستخدم الان وفي العصر الحديث ليشير الى ذلك الفضاء المناسب الذي يضم الجماعات او الشبكات الاجتماعية والمؤسسات والمنظمات الاجتماعية المعارضة للدولة او المستقلة عنها تلك التي كانت -في اطار المجتمع الشيوعي - قد تم تدميرها بوصفها من مصادر القوة المتوازية او الموازية لقوة الدولة او سلطة الحزب الحاكم .) (٢)

^١ نقلا عن ميشيل متياس: هيجل والديمقراطية ، ترجمة د. امام عبدالفتاح امام ، دار الحداثة للطباعة والنشر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٠، ص٢٤ .

^٢ نقلا عن :احمد حسين حسن :الجماعات السياسية الاسلامية والمجتمع المدني ،الدار الثقافية للنشر ،القاهرة ،ط٢٠٠٠، ص٥٠ .

كما يصف كريستوفر بيرسون المجتمع المدني كونه (ذلك المجال البعيد عن سلطة الدولة والذي يتضمن بدوره تشكيلة من المؤسسات الاجتماعية تنتظم بطريقة ديمقراطية وتنطوي على ضمانات شرعية).^(١)

ويصف كل من وليامز ويونج المجتمع المدني بأعباره (ساحة التفاعلات الاجتماعية المتحررة من ريق الدولة وتدخلها وسلطانها والذي يتصف بالتعددية والتنوع والتسامح).^(٢)

ويذهب الدكتور محمد عابد الجابري الى القول: ((اذا كان من الجائز ، او حتى من الطبيعي او الضروري ، ان يختلف الباحثون حول تعريف المجتمع المدني فأنا هناك واقعة اساسية وبديهية لا يمكن ان تكون موضوع خلاف وهي ان المجتمع المدني هو اولا وقبل كل شيء مجتمع المدن ، وان مؤسساته هي التي ينشئها الناس بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، فهي اذن مؤسسات ارادية او شبه ارادية يقيمها الناس وينخرطون فيها او يحلوها او ينسجون منها ، وذلك على النقيض تماما من مؤسسات المجتمع البدوي / القروي التي تتميز بكونها مؤسسات طبيعية يولد الفرد منتمياً اليها ومندمجاً فيها ولا يستطيع الانسحاب منها مثل القبيلة والطائفة).^(٣)

وفي رأي الكاتب صدر ابراهيم ان المجتمع المدني (يتكون من تلك المؤسسات الاهلية والطوعية كالحزب والنقابات والاتحادات المهنية والجمعيات الاجتماعية والثقافية وغيرها من الكيانات التي تعمل على تأكيد حق المواطن في المشاركة السياسية ...).^(٤)

اما الدكتور حسين علوان فيقول ان ((المجتمع المدني هو مختلف الابنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنظم في اطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع والتي تحدث بصورة دينامية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة)).^(٥)

ويذهب الدكتور احمد شكر الصبيحي الى القول بأن ((المجتمع المدني يمثل شكلا من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارجاً قليلا او كثيراً عن سلطة الدولة . وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة الى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة ، فهو اذن مجمل

^١ نقلا عن نفس المصدر، ص ٥١

^٢ نقلا عن المصدر السابق، ص ٥٥-٥٦

^٣ محمد عابد الجابري ومحمد محمود امام: التنمية البشرية في الوطن العربي: الابعاد الثقافية والاجتماعية، سلسلة دراسات التنمية البشرية (٢)، ك، ١٩٩٥، بدون مكان الطبع ، ص ٧٢ .

^٤ نقلا عن: احمد حسين حسن: مصدر سابق، ص ٥٠

^٥ حسين علوان: الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة، المستقبل العربي، عدد/٢٣٦، ص ١٠١٩٩٨، ص ٩٨

البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة)) (١)

ويصف الدكتور محمد علي محمد المجتمع المدني بأنه ((ذلك النطاق الذي يمنح فيه الافراد الحرية لتحقيق وانجاز مصالحهم بتكوين الروابط ، وعقد العقود ، متحررين من القواعد القاهرة التي تمارسها الحكومة)). (٢)

ويقدم لنا مركز ابن خلدون للدراسات الانثامية (٣) تعريفا للمجتمع المدني يحدد فيه ((كل التنظيمات غير الحكومية وغير الارثية التي تملأ المجال العام بين الاسرة والدولة ، وينشأ من الارادة الحرة لأصحابها من اجل قضية أو مصلحة ، او للتعبير عن مشاعر جماعية ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والارادة السلمية للتنوع والخلاف)). (٤)

ونحن نميل الى الاخذ بالتعريف الاخير، حيث نراه اكثر تعبيراً عن حقيقة المجتمع المدني ، ولكن بعد اجراء بعض التعديلات عليه ، ولذا نقترح التعريف التالي ((كل التنظيمات غير الحكومية التي تملأ المجال العام بين الفرد والدولة على المستوى الوطني ، أو بين الافراد والحكومات على المستوى الخارجي ، وتنشأ بالارادة الحرة لأصحابها من اجل قضية ، او مصلحة، او للتعبير عن مشاعر ، او اتخاذ مواقف وسياسات جماعية ، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والارادة السلمية للتنوع والاختلاف)). (٥)

ان الذي يقودنا الى تبني تعريف كهذا هو :-

- ١- انه لا يمكن تصور وجود المجتمع المدني الا من خلال مجموعة من الابنية والتنظيمات التي يبادر الافراد بأقامتها بناء على حاجاتهم اليها فتأخذ بذلك طابعا اجتماعيا محضاً بعيداً عن أي وجود او دور للحكومة .ولا يهم هنا فيما اذا كانت لمثل هذه التنظيمات اهداف وطنية محلية او انسانية عامة خارج حدود الدول والحكومات الوطنية .
- ٢- ان الدولة منذ ان نشأت فأن جميع انشطتها موجهة الى الافراد بصفاتهم الشخصية والانسانية ، وكونهم اعضاء في المجتمع ، أي انها تمارس السلطة ازاء افرادها بشكل مباشر .
- ٣- هذا يعني ان العلاقة بين الفرد والدولة هي علاقة مباشرة ، لأن الاول هو المعني بجميع القرارات التي تصدرها الثانية ، وان اقتراح اية صيغة للتوسط بينهما ، من اجل تخفيف عبء الضغوط

^١ احمد شكر الصبيحي :مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، ط٢٠٠٠، ص٣١ص٣٢.

^٢ محمد علي محمد : اصول الاجتماع السياسي ، ج١ ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٩، ص١٦٦.

^٣ من مراكز البحث المهمة في دراسات تنمية المجتمع في العالم الثالث ، مقره في مصر ويهتم منذ تأسيسه اواخر الثمانينات بالدراسات المتعلقة بالمجتمع المدني خصوصا في العالم العربي ، والتعريف المذكور اعلاه يحمل وجهة نظر المركز نفسه .انظر مثلا موقع الانترنت.

التي تمارسها الدولة على الفرد ، ينبغي ان تملأ مجال علاقة الدولة بالفرد حصراً وليس بأية جهة اخرى غيره .

- ٤- لا يزال هناك اتجاه فكري () يعول اهمية لا يستهان بها على دور بعض مؤسسات المجتمع الأهلي ذات الطابع الارثي في عمليات التغيير التي تجري على واقع وظروف بعض البلدان خصوصا حديثة التكوين منها ، ويجرى الحديث هنا عن مؤسسة الاسرة كمثال على ذلك .
- ٥- واستناداً الى ما سبق لا يمكن لنا الاستغناء عن دور مؤسسة الاسرة بصفتها تنظيم اجتماعي، تتوسط العلاقة بين الفرد والدولة رغم العمق التاريخي لنشأتها والذي يضيء عليها احيانا طابعا ارثيا بالنسبة للمجتمع ، فلا زال الفرد يَكُن لها الاحترام حيث تمثل احدي رموز تكوين المجتمعات وديمومتها في البلدان حديثة التكوين ، في الوقت الذي يحتفي فيه دورها المعوَّق في ظل خضوعها لعمليات تجديد نفسها عن طريق افرازها لأسر جديدة ذات عناصر شابة جديدة تؤمن بالقيم والمبادئ الخيرة والحرية كقيم العدل والمساواة والديمقراطية ، تربي ابنائها عليها فتتحرك بذلك عملية التحديث والتنمية في المجتمع بدلا من عرقلتها او ايقافها .
- ٦- علاوة على هذه المهام التربوية ، فإن الأسرة بصفتها احدي مؤسسات المجتمع المعبئة بالقيم الجديدة تعد مخزنا للأفكار والقيم الثورية والتحديثية . يمكن الاستفادة من مقترحاتها واراتها وتوصياتها في تنمية وتطوير الكثير من السياسات والبرامج التربوية والتعليمية التي تنهض بها السلطة السياسية من خلال جمعيات الالاء والامهات التي تؤسس بالتعاون مع مؤسسات التربية والتعليم-والتي سيجرى الحديث عنها لاحقا -، كما يمكن ان نعول عليها في تعميق القيم الديمقراطية في العمل السياسي .

وهكذا من خلال استعراضنا لبعض التعريفات التي وردت بشأن ((المجتمع المدني)) يمكن

ان نستخلص بعض الافكار العامة حول هذا المفهوم تتوضح من خلال النقاط التالية :-

- ١- يدل تعبير المجتمع المدني على وجود مجموعة من التنظيمات الاجتماعية التي يلجأ الافراد الى اقامتها من اجل تنظيم حياتهم المدنية الخاصة بهم الى جانب التنظيمات السياسية الموجودة ، ولا يقصد منه فقط وجود المجتمع السكاني مجردا من أي شئ في بلد معين ، بعيداً عن انتظامه في شكل جماعات صغيرة او كبيرة تحقق مصالح الافراد الذاتية في جوانب حياتهم .
- ٢- هذا يعني انه يرد ذكر هذا المفهوم للتمييز بين نوعين من المؤسسات الموجودة في المجتمع ، الاولى :هي المؤسسات السياسية المعروفة والتي تتعلق بشؤون الحكومة . والثانية: هي تلك المؤسسات الاجتماعية (بما فيها الاسرة نفسها) التي تخدم مصالح الافراد الخاصة والتي تتعلق بموضوع هذه الدراسة .

^١ عبدالاله بلقزيز : مصدر سابق ، ص ١٩ ، ص ٢٥ .

٣- ان هذه التنظيمات تؤدي غاية عامة ايضاً بالنسبة الى المجتمع عندما تتوسط العلاقة بين افراده من جهة وبين الدولة من جهة اخرى ، وكذلك عندما تتحول الى قوى ضغط اجتماعية تحد من هيمنة الحكومة وجبروتها .

٤- على الرغم من ان المفهوم يحمل صبغة اجتماعية ، فهو ذو دلالة سياسية ايضاً ، ودلالته السياسية تكمن في قدرة المجتمع بمؤسساته المختلفة على التأثير في حرية السلطة المطلقة وسياساتها المختلفة ، عندما تجبر الاخيرة لتقبل مواقف المجتمع وتحقيق مصالحه ورغباته .

٥- ان مبدأ تكوين هذه التنظيمات والعلاقة التي تسود بين اعضائها هو مبدأ الاعتراف والاحترام المتبادل والحرية المقيدة بقيود القواعد التي يضعها التنظيم لنفسه ، حيث يعمل الكل بأرادة مستقلة في الوقت الذي يحترم الواحد فيه ارادة غيره ويحسب لها حسابه .

٦- ان وجود المجتمع المدني لا يكون بديلاً عن وجود الدولة ، ولا يقوم مقامها بأي شكل من الاشكال ، كما لا يكون متناقضاً معها .

٧- ان تنظيمات المجتمع المدني هي تنظيمات (وضعية) وليست (طبيعية) فهي من صنع الانسان وتقوم بناءً على حاجته اليها ، وتختفي او تستبدل متى ما انتفت حاجة الناس اليها او وجدوا حاجة في استبدالها . لذلك فهي تنظيمات أنية وحاجوية في نفس الوقت تخضع لقوانين التطور الاجتماعي ، وليست ازلية ولا دائمة .

٨- ونضيف الى ذلك القول ان هياكل المجتمع المدني تشمل قطاعاً واسعاً من الأنشطة تبدأ بمجال الخدمات بمختلف انواعها واشكالها من صحية وثقافية (والخ) وتنتهي بالمجالات السياسية التي تختص بما عادة الاحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى (١).

٩- ان التطور المعاصر الذي بلغه المجتمع المدني جعل تنظيماته وانشطته تتخطى حدود الدول لتمارس تأثيرها داخل الساحة الدولية ايضاً ، فهناك مثلاً العشرات من المنظمات العالمية التي تدافع عن حقوق بعض الفئات والشرائح المجتمعية على المستوى العالمي كالتنظيمات العمالية والنسائية وغيرها ، وهي التي يطلق عليها مفهوم (المجتمع المدني العالمي).

١/د/نفس صادق : حالة السكان في العالم ١٩٩٩ ، صندوق الامم المتحدة للسكان ، نيويورك ، ٢٢٠/ايلول/١٩٩٩ ، ص ٤٦ .

ثالثا / مقومات وشروط تكوين المجتمع المدني :-

يظهر مما تقدم ان هناك مجموعة من المقومات والشروط الموضوعية والذاتية أو لنقل المادية والمعنوية ينبغي توفرها لكي تهيؤ امام المجتمع فرصة من اجل بناء مؤسساته وتنظيماته المدنية واتاحة الفرصة امامها للقيام بوظائفها كقوى ضغط مؤثرة في الحياة السياسية ، بدونها لا يمكن تصور قيام المجتمع المدني ، واهم هذه المقومات والشروط التي نراها ضرورية هي :-

١- وجود مجموعة من الهياكل والبنى المؤسسية بينها الافراد بمبادراتهم الذاتية وتهمم بالأنشطة الاجتماعية المختلفة لأبناء المجتمع ، على أن لا تقع تحت تأثير السلطة الحاكمة بأي شكل من الاشكال ، أي ان لا تتمكن السلطة الحاكمة من احتوائها او النيل من سياساتها وبرامجها وتسخيرها لخدمة مصالحها واهدافها هي ، ففي الوقت الذي تساعد فيه السلطة على قيام مثل هذه التنظيمات أو النهوض بها ، تبقى الاخيرة حرة مستقلة في تحديد طبيعتها واهدافها ، والأفأئها سوف تتحول الى مجرد كيانات جامدة وهامشية فارغة من محتواها ومضمونها الا اجتماعي لاتخدم سوى مصالح المؤسسة السياسية العليا المتمثلة بالدولة .(١)

٢- ولكن لا يمكن ان نتصور قيام مثل هذه التنظيمات وادائها بشكل فعال ، في بلد يفتقد الى ادنى متطلبات التقدم الحضاري والعلمي الذي يؤهله الاستفادة من منجزات العلم والتكنولوجيا وتسخيرها لصالح تحسين ظروف افراد المجتمع بتنمية وتطوير بنائه التحتية ، والتغلب على مشاكله الاجتماعية والاقتصادية خصوصا تلك المتعلقة بالأمية والفقير ، والأفأ أن عيش بعض المجتمعات في ظل اوضاع اقتصادية وظروف اجتماعية سيئة لا يؤهلها لبناء مجتمع مدني متطور بسبب ضعف الوعي الشعبي ، واحيانا فقدانه الاحساس بضرورة الاقدام على فعل كهذا .

وهكذا فأن وجود نظام اجتماعي واقتصادي سليم متكافل ومستقر نسبيا ، يرافقه شيوع ثقافة مدنية ووعي جماهيري معبء بقيم الخير والعدل والمساواة والحرية والسلم ونكران الذات، كل ذلك يعد من الشروط المهمة والضرورية لبناء مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها المؤثر.

٣- كذلك فان من شروط تكوين المجتمع المدني وجود ابنية مؤسسية فعالة وقوية تعترف بها وتعتمدها النخب السياسية الحاكمة، تكون قادرة على التعامل مع المشكلات التي يعاني منها المجتمع او التي تولدها ظروفه المختلفة .(٢)

^١ احمد شكر الصبيحي ، مصدر سابق ، ص ٣٤ .

^٢ حسين علوان ، مصدر سابق ، ص ١٠١ .

٤- ومن جهة اخرى فأن فعالية دور مؤسسات المجتمع المدني مرهون بمدى تمتعها بالشرعية وبالفرص الممنوحة لها لاداء وظائفها الاجتماعية والوطنية جنباً الى جنب مع مؤسسات الدولة الاخرى دون ان يفسر ذلك تجاوزاً على حقوق الاخرية .

ان هذا يتوقف على طبيعة النظام السياسي ومدى استعدادة واقدامه على منح الافراد هامشاً من الحرية يسمح لهم بالحركة والنشاط بعيداً عن الرقابة المباشرة لأجهزته، توفرها آلية عمل المؤسسات التي يبنيتها ، وترجم واقعياً عبر مجموعة من النصوص والاجراءات القانونية يتم الاقرار بموجبها رسمياً للأفراد بإقامة مثل هذه التنظيمات .

٥- وهذا يدفعنا الى القول بأن المناخ السياسي في الدولة حينما يكون سليماً وصحياً بحيث يساعد على نمو التيارات والحركات الاجتماعية الوطنية ، وتنشيط التنظيمات التي تعبر عن مصالحها المختلفة ، بعيداً عن المشاحنات والهزات السياسية التي تقوض بنية الدولة الاجتماعية وكيانها السياسي ، يعد ذلك مقوماً مهماً لبناء المجتمع المدني .

٦- لا يمكن أن نتوقع للمجتمع المدني أي دور إلا حينما تتحول مؤسساته إلى وسيط ينظم العلاقة بين الفرد والدولة ويضبط آلياتها وفق نسق معين يقدم مصلحة المواطن على الحكومة ، دون ان يغفل التوازن بينهما متى ما تطلبت المصلحة الوطنية ذلك . ومن ثم آن تتحول هذه المؤسسات إلى وسائل وطنية جماهيرية لتنشيط الفعاليات السياسية الحرة داخل المجتمع ، وقنوات يتم من خلالها تحريك مطالب المواطنين وعرضها على الحكومة ، وأداة للضغط على سياساتها وقراراتها .

٧- وبذلك فأن وجود شكل من اشكال النظام القانوني في الدولة قادر على كفالة الحقوق والواجبات وصورها فعلياً ، يعد شرطاً من شروط قيام المجتمع المدني . ففي ظل غياب الديمقراطية حينما تكون الدولة استبدادية والنظم دكتاتورية يستحيل هوض مثل هذا المجتمع . (١) مثلما ان غياب او تغييب دور القانون وعدم احترام اهميته ومركزه ضمن النظام الاجتماعي العام سوف يفقد النظام الديمقراطي فعاليته وبريقه .

١٠- أن تتحول وظيفة المجتمع المدني كأداة اجتماعية لتحقيق النهوض السياسي للأمة ولا تكتمل هذه الوظيفة الا عندما يكون هناك إيمان راسخ بالاختلاف وتعدد الرأي ، وقدرة على ابتكار آليات سياسية يتم بموجبها تداول السلطة سلمياً بعيداً عن اللجوء إلى العنف والإكراه غير الشرعيين .

١١- واخيراً وليس بأخر فإن ما يعزز دور المجتمع المدني ويفعل نشاط مؤسساته المتعددة، هي عمليات التربية الوطنية والتنشئة السياسية التي تسهم في رفا الأجيال الجديدة للمجتمع بثقافة خاصة تقوم على التسامح ، وقيم الحرية ، وقبول الأجزء الظلم والاستبداد . وهذه مهمة

١ د .كامران الصالحى :حقوق الانسان والمجتمع المدن بين النظرية والتطبيق ، ط٢، مطبعة وزارة التربية ،اربيل ،٢٠٠٠، ص١٩٦-١٩٧

متكبلغلة أن تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة في هذا المجال ، وفي مقدمتها الاسرة ، بالاسهام المشترك مع مؤسسات الدولة خصوصا وسائل الاعلام والثقافة الجماهيرية .

رابعاً / أهم المؤسسات التي يتكون منها المجتمع المدني:-

أن المساحة المتاحة للعمل امام المجتمع المدني هي جميع المساحة المفتوحة امام قوى الشعب وفصائله المختلفة لأداء الحركة والنشاط الاجتماعي داخل الدولة بعيدا عن هيمنة السلطة السياسية وتأثير مؤسساتها . فعندما تكون ساحة العمل الاجتماعي غير محجوزة او محتكرة من قبل سلطات الدولة واجهزتها الرسمية الحكومية ، انذاك بإمكان المواطن ان يعبر عن ارائه وطموحاته ويتحرك بحرية تامة ، وان يقيم العلاقات ويبني التنظيمات التي يشاء اقامتها ويرى بضرورتها ، في اطار مشروع وطني متكامل يتم الاتفاق بموجبه وتحدد فيه خطوط العمل بالنسبة للدولة والمجتمع معا ، بحيث لا يؤدي النشاط الاجتماعي المستهدف وطنيا الى مزاحمة السلطة عند ادائها لمهامها وواجباتها الرسمية مثلما لا تلغى أنشطة مؤسسة الدولة دور المجتمع كلما كان اداء مؤسساته ضروريا .

عند ذاك سيكون من حق المواطنين تنظيم اطر مؤسسية لجميع النشاطات التي يقومون بها . وبما ان الأنشطة الاجتماعية تتعدد بتعدد المصالح الاجتماعية ، ستكون هذه المؤسسات التي يقيمها الافراد بالاختيار الحر ووفقا للمصلحة المشتركة ، متعددة الصيغ والاهداف تبعا لذلك . عليه فأن مؤسسات المجتمع المدني يمكن ان تتوزع على مجموعة عديدة من التنظيمات ذات التركيب والاهداف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية . وسوف نعرض لبعض اهم هذه المؤسسات التي نراها اكثر فعالية في التأثير على حركة المجتمع سياسيا ، دون ان يعني ذلك أن حاجة المجتمع المدني تقف عندها فقط .

وفي تقديرنا ان اهم هذه المؤسسات هي :-

١- الاسرة :- هي اصغر التنظيمات الموجودة في المجتمع والتي تتوسط العلاقة بين الفرد والدولة . وبالرغم من ان وجودها يعبر عن ارث اجتماعي مسعندالما ضي ، غير أنها تتميز كذلك بإمكانية تحديد نفسها وتحديد قيمها ومعاييرها بسبب التغيير والتطور اللذان تتعرض لهما بفضل عمليات الانشطار والانقسام والبناء الجديد التي تصيبها من الداخل والتي تسهم فيها الاجيال الشابة من أبنائهم يتأثرون بجهود التنمية والتحد يث التي يمارسها المجتمع بقيمه الجديدة عليهم . ومن هنا فأن احدى صفات الأسرة في العصر الحديث انها تتكون بالاختيار الحر وبالارادة

المشتركة بين الزوجين كما انها تحمل الكثير من قيم الحداثة ، وهي تشترك في هذه الخاصية مع الكثير من تنظيمات المجتمع المدني التي تحمل هذه الصفة .

وهكذا فإنه من الممكن جدا ان يشهد المجتمع قيام أسر جديدة حاملة لقيم ومعايير اجتماعية وثقافية جديدة غريبة عما تحمله وتتأثر به الأسر (الأم) ومختلفة معها في نفس الوقت فيما تمارسه من سلوك اجتماعي تمثل قيم وسلوك هذه العناصر الشابة التي تسهم في تكوينها وثقافة المجتمع الحر الذي ينتمون اليه .وهنا علينا ان لا ننسى ان المجتمع المدني بوصفه أسرة كليّة له (حق وواجب ممارسة الرقابة على التربية والتأثير فيها بمقدار ما تحمل هذه التربية من اثر على قدرة الطفل وتشكيله لكي يصبح عضوا في المجتمع ..).^(١) وسوف يترك ذلك كله اثره على حياة الاطفال والناشئين الجدد ، كما سينعكس ذلك بدوره على ثقافة هذه الاجيال عموما وثقافتها السياسية على وجه الخصوص .

وفي هذا الصدد يمكننا القول بأن دور الأسرة لا يذكر هنا بالضرورة بصفتها كقناة من قنوات الاتصال بين الفرد والدولة فحسب ، وإنما يتبلور هذا الدور في قدرتها كذلك على تحمل اعباء الأعداد التربوي والثقافي بأعبائها كمستودع ومنتدى للأفكار الوطنية والقيم الصحيحة التي تؤمن بها ، والمبنية على الأنفتاح على الآخر اولا ومن ثم الصدق والأمانة، والاحترام المتبادل بين اعضاء الاسرة والتسامح ، وديمقراطية العلاقات السائدة بين اعضائه .وبذلك فإن الأجواء الديمقراطية التي توفرها الأسرة سوف تخلق ثقافة ديمقراطية لدى ابنائها تنعكس مستقبلاً على سلوكهم الوطني .

حيث حينما تترجم هذه القيم الى سلوك يومي يمارسه اعضاء الاسرة فإن مثل هذا السلوك سوف يظهر لديهم اجتماعيا في رفضهم قيم التسلط والاذعان للظلم والقهر وما يرتبط بها من سلوك . ولاشك ان ذلك سوف يترك اثارا سياسية حسنة على حياة الافراد لا في جانبها السلبى فحسب(كرد فعل) والمتمثل في الاسهام بعمليات التغيير والتطور في الفكر والسلوك، وانما في الجانب الايجابي كذلك والمتمثل بأداء الواجبات بشكل صحيح والاعتراف بحقوق الغير كذلك .^(٢)

وعلاوة على ذلك فإن الأسرة ومن خلال ادائها لوظائفها الاجتماعية ستكون قادرة ايضا على فتح قنواتها مع بعض مؤسسات الدولة خصوصا التربوية والتعليمية منها ، فتغنيها بذلك بمقترحاتها ومشاريعها المفيدة وطنيا حينما يتم تمثيل الأباء والأمهات في جمعيات استشارية تنشؤها المؤسسات التربوية والتعليمية والتي تتكفل بأعداد البرامج التربوية الوطنية في هذا المجال . ويمكن ان نذكر بهذا الصدد ايضا مساهمة الأسرة بمقترحاتها في بعض المؤسسات المالية والاقتصادية والاجتماعية الحكومية والمكلفة بأعداد وتنظيم السياسات والبرامج الائتمانية والمالية ذات العلاقة بالاسرة نفسها .

^١ ميشيل متياس : مصدر سابق ،ص٢٦٢

^٢ د . كمال المنوفي : نظريات النظم السياسية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ط١ ، ١٩٨٥ ،ص١٨٣ .

٢- لمجالس التمثيلية :-

خارج دائرة عمل البرلمانات ، غالبا ما يلجأ الافراد الى تشكيل بعض المجالس التمثيلية ، وهي عبارة عن محافل شعبية وتجمعات تهتم بشؤون حياتهم اليومية وتعكس مواقفهم واراتهم ازاء كيفية ايجاد الحلول للمشاكل التي يواجهونها في مسيرة حياتهم .

وكثيرا ما تعمل هذه المجالس بشكل مستقل او بالتنسيق مع بعض المصالح والادارات الحكومية الرسمية ، وتأخذ شكل مجالس الشعب او المجالس البلدية المحلية التي تتوزع على المناطق والاحياء السكنية ، والمجالس التربوية والتعليمية التي تضم فئات معينة من الناس تممها مصالح ابنائها وذويها وتقوم بالتنسيق مع المؤسسات الحكومية في وضع السياسات التربوية ذات العلاقة والمساس بمستقبل ومصير ابنائها ، وكذلك بعض الجمعيات او الهيئات التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وشؤون البيئة والصحة .

ان تشكيل مثل هذه المؤسسات من قبل الفئات الاجتماعية المختلفة وبمبادرة منها تعكس حاجة شعبية نحو تكثيف الجهود المشتركة لأبناء المجتمع من اجل حماية حقوقهم في حقل من حقول الانشطة التي تهتم بها المؤسسة المعنية ، ولاشك في انها تمثل وسيلة من وسائل بناء مجتمع مدني يهتم بقضاياها ويتطلع الى المساهمة مع المؤسسات الحكومية في ايجاد صيغ مشتركة ومقبولة لحلها عن طريق المشاركة في صنع القرار المناسب .

لا ريب أن هذه التنظيمات ، فيما اذا عبرت بصدق عن ارادة مؤسسيها وعكست حاجتهم اليها ، سوف تسهم بقدر كبير في تفعيل نشاط الدولة وتعديل مسار مؤسساتها الرسمية بالشكل الذي يخدم مصالح ابنائها ويبعد الأخيرة عن كل شطط.

٣- المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث المتخصصة :-

من المعلوم ان مهام المؤسسات العلمية المتخصصة لا يقتصر فقط على اعداد الطلبة وتخرجهم بعد تأهيلهم علميا . بل هي تسهم ، علاوة على ذلك ، والى جانبها عدد كبير من مراكز البحوث والدراسات العلمية المتخصصة ، في توظيف المعرفة والمعلومات التي تجمعها في خدمة قضايا المجتمع وتحسين احواله .

وهكذا فأن هذه المؤسسات العلمية بمختلف توجهاتها وتخصصاتها سوف تتمكن من اغناء البرامج والخطط الحكومية بالكثير من المنطلقات النظرية والعلمية التي ترفعها الى مستوى المسؤولية الوطنية ، حيث تتمكن من تقديم الحلول المقترحة للكثير من المشاكل التي تواجهها مجتمعاتها ، وتسهم الى حد كبير في بلورة الافكار المتعلقة بعملية صنع القرار في بلدانها، خصوصا تلك القرارات المتعلقة

بالسياسات الوطنية المستقبلية ومعالجة الأزمات .ويمكن ان نتصور بهذا الخصوص الدور الذي تلعبه مراكز الدراسات الاستراتيجية والسياسية ومعاهد الدراسات الاقتصادية والمالية على سبيل المثال (١) . وتبعاً للتركيبة الاجتماعية لمثل هذه المؤسسات والطابع الاستقلالي لنشأتها والمستوى العلمي والفني للعاملين فيها والكم الضخم من الانتاج الفكري الذي يتضمن المقترحات والمعالجات الواقعية لمشاكل المجتمع المختلفة فأنها سوف تتحول الى مؤسسات مجتمع مدني فاعلة يمكن ان يعول عليها بقدر كبير في تطويره وتحديثه ، وذلك عندما تلعب دور الشريك مع المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بأنشطتها البحثية ، وتؤثر في عمليات صنع القرار لديها .

بنفس القدر من الأهمية يمكن ان ننظر الى الدور الذي تلعبه الصالونات والاندية السياسية والثقافية . ان الثقافة عنصر مهم من عناصر المجتمع واسهاماتها تساعد على تربية النفوس وتحصين السلوك السياسي للنخب المختلفة علاوة على الافراد منهم من الانزلاق في منعطفات غير سليمة لاتخدم مصالح المجتمع وقضاياها الوطنية . أن احدى أهم وظائف الصالونات الثقافية هي تكريس الثقافة السياسية الوطنية والقومية في نفوس روادها عن طريق البرامج والمنتديات التي تنظمها . كما ان الأندية السياسية تمارس وظيفة التنشئة ال سياسية لأعضائها وروادها ، فتؤدى بذلك وظيفة ثقافية الى جانب وظيفتها السياسية (٢) . وهكذا فإن هذه الصالونات والأندية سوف تخدم المجتمع المدني بأنشطتها وفعاليتها السياسية والثقافية .

فهذه المؤسسات تبذل جهوداً لا يستهان بها ، في ميادين الاعداد الثقافى بمختلف جوانبها ، حيث تقوم بعقد الموائد والمنتديات والحلقات النقاشية الثقافية والعلمية السياسية . فتتحول بذلك الى بنك للمعلومات علاوة على كونها مراكز لعملية التعبئة والتنشئة الفكرية والثقافية للمجتمع من جهة ، ومن جهة اخرى فأنها تعد كقنوات ثقافية ومراكز للهندسة السياسية للكثير من قضايا المجتمع تبصر النخب الحاكمة وتهددهم الى سلوك السياسات العقلانية .

٤ - الجمعيات والنقابات المهنية :

لاشك ان انشطة الجمعيات والنقابات المهنية وجماعات المصالح وغيرها من التجمعات والتنظيمات التي تستوعب مطالب قوي الشعب المختلفة في اطار اهداف وطنية مشتركة ، تحتل حيزاً كبيراً من النشاط الاجتماعي الذي تقوم به المؤسسات غير الحكومية ، كما يشكل وجودها زخماً

^١ على سبيل المثال لا الحصر ساهمت العديد من مراكز البحوث ومعاهد الدراسات المتخصصة في الولايات المتحدة الامريكية بمقترحاتها للبناءة للحكومة الامريكية من اجل اعداد مشروع ميثاق الامم المتحدة يحمل وجهة نظر هذه الحكومة حول المنظمة الجديدة قبل تشكيلها دولياً . انظر بهذا الصدد مثلاً : -د حسن نافعة :الامم المتحدة في نصف قرن ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، عالم المعرفة (٢٠٢) ت١/١٩٩٥ ، ص٥٩-٦٤ .

^٢ عبد الرضا الطعان :العهد الاجتماعي للأحزاب السياسية ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية ، ط١٩٩٠ ، ص١٩٩

جماهيريا كبيرا يؤثر في سياسات كل حكومة ولا بد ان يدخل في حساباتها، ولا يمكن لأية حكومة رشيدة ان تستهين بها او تغض الطرف عنها ، وهو ما يدفع - في تقديرنا - الانظمة الشمولية والحكومات المستبدة الى محاولة تحييدها او تهميش دورها بشتى الوسائل عند ظهورها .

ان هذه التنظيمات الشعبية فضلا عن انها تتميز بالحجم الكبير والسعة الجماهيرية ، فأن لها علاقة كبيرة ومباشرة بسياسات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية ، لان الجزء الكبير من تلك السياسات تم وتمس مصالح اعضائها من قريب او من بعيد . فهي تمثل فئات وتضم شرائح مجتمعية واسعة كما ان البعض من هذه التنظيمات تعبر عن مصالح قوى اجتماعية معينة كالعمال مثلا، والتي تجد نفسها احيانا الاكثر تضرراً او الاقل ربحاً في المجتمع من مردودات البرامج التي تخطط لها وتنفذها الحكومات .

ولذلك فأن هذه المؤسسات لو تمتعت بالاستقلال التام والارادة الحرة ، فأنها سوف تتحول الى مؤسسات فاعلة للمجتمع المدني تسهم في اعداد البرامج الحكومية الوطنية ، وتضغط باتجاه التأثير على السياسات الحكومية لصالح القوى الشعبية . ومن هنا لا بد من الاخذ بنظر الاعتبار مركز ودور هذه التنظيمات والمؤسسات داخل المجتمع، وتقييم انشطتها باعتبارها جزءا من مؤسسات المجتمع المدني لا يمكن الاستغناء عنها .

٥ - الاحزاب السياسية :-

لاشك ان الاحزاب السياسية تعتبر تنظيمات وبنى اجتماعية مصطنعة (١) بالغة التنظيم والوحدة والديمومة من بين اكثر التنظيمات الاجتماعية الاخرى شيوعاً في المجتمع . انها بهذا المعنى تعد بمثابة مؤسسات اجتماعية يبادر يتكوونها افراد المجتمع بناء على ضرورات حياتية تتعلق بمصالحهم السياسية .

وهكذا فأن الحزب بصفته هذه سوف يتحول الى اطار بـ نيوي اجتماعي لسلوك جماعي منظم يقوم به الافراد ، يتميز عن باقي التجمعات الاجتماعية بسبب قابليته على تحقيق الترابط الاجتماعي بين اعضائه (٢)، والتي تجعله يظهر فيما بعد ((كوحدة جماعية حقيقية)) (٣) تجمع بين المظاهر الفردية الخاصة التي توفر لديه قابلية الترابط الاجتماعي وبين المنجزات المشتركة التي تعبر عن ارادة السلوك الجماعي من اجل تحقيق غايات معينة .

^١ نعين بها انما من صنع البشر و ارادته كما انها تتعرض للتبدل والتغير .

^٢ عبد الرضا الطعان : مصدر سابق ، ص ٢٨

^٣ نفس المصدر : ص ٣٠

بهذا الشكل يبرز دور الحزب ومركزه ، كمؤسسة اجتماعية ، في كونه يؤدي جملة وظائف قبل المجتمع (١). فهو اولاً: يقوم بوظيفة التنظيم وتمثل هذه الوظيفة في قدرة الحزب على ((تحويل العقد في الخلافات الخاصة الى مجموعة من الاختيارات الجماعية))(٢).

وثالثاً: وظيفة اخلاقية تجاه المجتمع ، حيث ان قيامه يجعل الفرد المنتمي امام مسؤولية سياسية خطيرة تدفعه الى اتباع سلوك سياسي واضح وثابت نسبياً في مواجهة المجتمع ، قد يكون في غنى عنه احياناً حينما يكون في حلّ من التزامه الحزبي هذا .

وثالثاً: دوره في الاضطلاع بمهمة التكوين والاعداد السياسي لأعضائه . ان عمليات التربية والتنشئة السياسية التي تعد لها الاحزاب وفق برامج منظمة ومخططة تسهم اسهاماً فعالاً في رفع مستوى الشعور الوطني والانتماء القومي وتحصن المواطن عادة من ظاهرة الاغتراب السياسي التي يتعرض لها احياناً بعض الافراد ، ومن ثم فهي تؤدي الى رفع مستوى الاداء السياسي لدى المنتمين اليه .

والى جانب هذه وتلك من الوظائف فأن الحزب يعدّ المحرك الاساسي لنشاط الفرد الموجه نحو التأثير في ادارة الشؤون العامة عن طريق العمل مع اقرانه من اعضاء التنظيم في سبيل الاستحواذ او الحفاظ على السلطة بالوسائل المشروعة . ولعلّ هذا كهدف سلطوي بالنسبة للحزب (٣) يجعله اكثر التنظيمات الاجتماعية الاخرى تميّزاً في خاصيتها وقرباً من الاهداف السياسية العامة للبلد .

ومن هنا نجد ان الاحزاب السياسية تستخدم او توجه كوسائل للقيام بعمليات التنمية والتحديث بين صفوف ابناء المجتمع نظراً لأنها تتمتع بقابليات تنظيمية وتوجيهية وقدرات ارادية عالية ومستقلة تجعلها على حد قول ديفيد أبتير (قوة حاسمة للتحديث في كافة المجتمعات المعاصرة)(٤).

بهذا المعنى يمكن ان نتصور الاحزاب السياسية باعتبارها كمؤسسات اجتماعية مهمة يركن اليها المجتمع المدني المعاصر من اجل الوصول الى غاياته المنشودة بعيداً عن ارهاب السلطة وهيمنتها المباشرة . فعن طريقها يمكن تحقيق طفرة نوعية في حياة المجتمع تقوده الى تبني قيم وطنية تحديثية قائمة على الاختلاف والتعدد في الرأي والمواقف ، واعتماد سبيل التعايش السلمي في العلاقة التي تسود بين افراده .

ويمكن ادراك ذلك عندما تتحول الى ادوات للتنشئة السياسية للافراد من ناحية ، كما اسلفنا من قبل ، وادارة الصراع السياسي في المجتمع من ناحية اخرى .موجبها فصح المجال امام الجميع

^١ نفس المصدر :ص٣٤ص٤١

^٢ المصدر السابق : ص٣٤.

^٣ المصدر السابق : ص١٩٨.

^٤ ذكره اسامة الغزالي حرب في كتابه : الاحزاب السياسية في العالم الثالث ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة /١١٧/ ايلول ١٩٨٧، ص١٧٨.

للممارسة والمشاركة وتبادل الادوار السياسية ، وهي عمليات تصب في اطار تنمية المجتمع بل المجتمعات المتخلفة حسب رأي العديد من الباحثين والدارسين .^(١) علاوة على انها تفتح قنوات فعالة للاتصال الجماهيري بالنخب الحاكمة ، مما يجعل من السلطة الحاكمة اكثر عقلانية ورشداً في سلوكها السياسي تجاه الافراد ، فضلا عن اكتسابها الشرعية المطلوبة للعمل .

رابعاً - المجتمع المدني فى الفكر السياسى :-

كما لاحظنا فى الصفحات السابقة ان المجتمع المدني مفهوم فكري يستمد ابعاده السياسية من صلته الوثيقة بالمجتمع نفسه ^(٢) وتطوره، كما يستوعب مضمونه العديد من الابنية والت تنظيمات الاجتماعية ، ويعبر عن وظائفه عبر مرحلة تاريخية معينة . ولأن المجتمع في تطور وتبدل مستمرين ، فأن هذا المصطلح يتمتع بنفس الخاصية ايضاً . وهكذا فأن المفهوم الذي تبلور بصفته الراهنة المتداولة هو نتاج سلسلة طويلة من التطورات والتبدلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها حركة المجتمعات فى العالم عبر عصور طويلة .

كما انه يعكس مجموعة من المتغيرات التي افرزتها تلك التطورات واعطت المفهوم طابعاً ديناميكياً حركياً .

وحيث ان المجتمع بتفاعلاته وتبدلاته المختلفة كان وما زال يشكل بؤرة الدراسة فى الفكر السياسى ، فأن دراسة هذا المفهوم ايضاً أضحت جزءاً من اهتمامات الفكر السياسى قديماً وحديثاً ، وبذلك نجد ان الكتابات والدراسات المتخصصة فى هذا المجال تناولت موضوعه منذ قرون عديدة ومن زوايا وابعاد مختلفة ومتعددة .

ويمكننا القول عموماً ان الفكر السياسى فى تناوله لهذا الموضوع يحاول اكتشاف الصلة الوثيقة بين حركة التغيير داخل المجتمعات فى بناها التحتية وقواها الاجتماعية ، وعلاقتها السياسية من جهة ، وبين طبيعة التنظيم السياسى الذي يسودها ويحكمها من جهة اخرى . وبعبارة اخرى ان الموضوع يصب اهتمامه على الوسائل التي تبتكرها الشعوب والامم لأجل تطويع انظمة الحكم السائدة لخدمتها .

^١ نفس المصدر :ص١٧٨ ومابعدها .

^٢ د احمد شكر الصبيحى :مصدر سابق ،ص١٨ .

وبهذا الخصوص يمكننا ادراك اربعة استخدامات لهذا المفهوم منذ ان دخل ميدان الدراسة السياسية ، نجد ان الباحث برهان غليون^(١) استاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة سوربون يتعقبها بالشكل التالي :-

١- أن الاستخدام الاول له : يأخذ ابعاده من ضرورات بناء الاجتماع السياسي للأفراد وفقا لقيم القانون وقواعد العدالة المبنية على الارادة الجمعية والسيادة الشعبية الحرة بدلا من الرابطة الدينية او الارستقراطية التي تجمع الافراد حولها والتي كانت تمثل ((النمط التقليدي للمجتمع الاقطاعي او الدولة مابعد الاقطاعية القديمة على الديمومة الدينية او العرقية)) .

وهو يعكس محاولة اعادة صياغة النظام الاجتماعي السياسي الاوربي للقرنين السابع والثامن عشر وفق اسس عقلانية تنهى بموجبه حالة الفوضى والتشردم في الحياة السياسية التي سادت الشعوب الاوربية لسنين طويلة نتيجة التصادم والتضارب بين مصالح القوى المتناقضة ، حين نجحت المجتمعات الاوربية في بناء دولة قوية على اسس حديثة تلغى الروابط القديمة وتقضى على مظاهر الفساد التي يعتورها . بهذا الشكل يمثل الاستخدام نقطة الانطلاق في سبيل البحث عن كيفية اجراء التحول نحو الحداثة ، وقد اقترن بالفكر السياسي لهذه المرحلة وتناولته اقلام كتاب العقد الاجتماعي بصورة خاصة ، حيث حاولوا اقامة رابطة سياسية بين هذا المفهوم في صياغاته الفكرية واهدافه السياسية و بين مفهوم الدولة نفسها وهي تلبس ثوبها البرجوازي الجديد ، تصل الى حد التطابق بينهما .

٢- اما الاستخدام الثاني له فقد تناوله الفكر السياسي للقرن التاسع عشر ويعتمد عليه رواد الفكر الماركسي عبر تحليلاتهم ونقدتهم لواقع المجتمع ومكوناته وتناقضاته في مرحلة هيمنة البرجوازية .

يجاول دعائه طرحه كتنقيض للدولة ووجودها وهي تدخل مرحلة الحداثة والصناعية ، تارة بأبراز دور المجتمع المدني السليبي وهو يعكس مجموعة من المتناقضات واصطدام في مصالح الافراد الخاصة لا يمكن انهاءها الا بوجود دولة قوية ذات طبيعة كلانية تتميزها وحدة في المصالح والاهداف ، كما ذهب الى ذلك هيغل) . وتارة اخرى بأبراز دوره الايجابي ليحل محل الدولة وما تمثله من تناقضات وعيوب (كما يوضحه ماركس) . وسوف نقف بتفصيل اكثر عند هذه الراء فيما بعد .

٣- اما الاستخدام الثالث فيأتي ضمن عملية تطوير التراث الماركسي للمفهوم ويقترن بتلك الافكار التي بلورها في النصف الثاني من القرن العشرين المفكر الايطالي الشيوعي المعروف انطونيو غرامشي . وفي هذا المفهوم نجد تطابق مصالح الدولة والمجتمع المدني حيث يجمع بينهما ((وحدة

^١ برهان غليون : نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره من المفهوم المجرى الى المنظومة الاجتماعية الدولية : محاضرة القيت في ندوة المجتمع والديمقراطية ، جامعة قطر (١٤-١٧) /مايس/٢٠٠١ .

ديناميكية السيطرة الاجتماعية)) لأن السيطرة على جهاز الدولة يتطلب تحقيق الهيمنة على المجتمع أيضاً من خلال منظماته ، وهذه الهيمنة لا تتم إلا من خلال اعتماد استراتيجية تتوفر فيها متطلبات نجاح ((عملية التربية والتعبئة الشاملة للمجتمع ، أي السيطرة التدريجية والفكرية على الاطر التي تنظم علاقاته اليومية)) (١) .

٤- اما الاستخدام الرابع للمفهوم فإنه يركز على دور تلك الشبكة الواسعة من المنظمات والهيئات والبنى التحتية التي تؤسسها المجتمعات الحديثة لنفسها في سبيل رفد عمل الدولة وتعزيز التعاون معها لأجل تحقيق اهدافها . وهكذا فالمفهوم المعاصر للمجتمع المدني يتبلور في اطار وجود مجموعة واسعة من التنظيمات الاجتماعية التي تتحول الى قطب قائم بذاته يمكن الركون اليها او الاعتماد عليها ((لقيادة وسلطة اجتماعية)) في مواجهة الدولة وغطرتها السياسية و احتمالات سعيها نحو تقييد ، او توظيف قيمه لمصلحتها الضيقة .

ان هذا الاستخدام هو ا لشائع الان الذي ينتشر بين الأوساط الاكاديمية ، ويجري الحديث عن مفهومه في الوقت الحاضر . وقد اعتمدت الدراسة في بناء فرضياتها في البحث والتحليل عليه . اما الآن فسوف نتناول بشيء من التفصيل مقولة ((المجتمع المدني)) في الفكر السياسي ، محاولين تتبع التطور التاريخي لنشأته في الفكر السياسي الغربي مركزين على الفترة التي تبدأ منذ عصر النهضة بأعتبره العصر الذي حظي فيه المفهوم بالاهتمام والمناقشة من لدن الفلاسفة والمفكرين اكثر من أي وقت قبله . ونظراً لأن المدارس الفكرية الغربية تختلف في كيفية معالجتها للموضوع ، لذا نرى من المناسب تناوله من وجهة نظر كل من الفكر الليبرالي والاشتراكي .

وعلى هذا الاساس سوف يتم تقسيم الموضوع الى محورين :-

الاول يناقش الفكرة من وجهة نظر المدرسة الليبرالية .

الثاني يتناولها من وجهة نظر المدرسة الاشتراكية .

١-تحليل المفهوم في الفكر الليبرالي الغربي :-

عند مراجعة أبرز ما قيل وكتب عن المجتمع المدني في الفكر الغربي يتبين أن بدايات المفهوم ظهرت بشكل واضح مع احتدام واشتداد الصراع بين قوى التحديث والتقليد داخل المجتمع الاوروبي في الفترة التي بدأت فيها حركة التحديث تتصاعد مطالبة بأجراء التغييرات في المجتمع المذكور عقب النهضة .

من المعلوم ان الكنيسة كانت تقود تاريخياً المجتمعات المسيحية في الغرب بفضل نفوذها الروحي المتزايد وهيمنتها السياسية ، وقد وقفت الى جانبها العديد من القوى الاجتماعية سواء تلك

(١) برهان غليون : نفس المصدر .

التي كانت تستمد نفوذها منها او التي كان وجودها يحقق مصالحها بشكل من الاشكال كرجالات الكنيسة والنبلاء من الاقطاع والتجار وغيرهم .

أن عصر النهضة الذي شهدته المجتمعات الاوربية وأفرز عن تطور وتغيير كبيرين داخلها على الصعيدين الاجتماعى والاقتصادى ، ادى الى بروز قوى اجتماعية جديدة على الساحة السياسية ، ربطت مصالحها بنتائج ومنجزات العصر الجديد ، فكان لا بد لها ان تنشئ ذلك التغيير والتطور لتواكب حركة العصر وتضمن لمصالحها الاستمرار والدوام ، ولكن نجم عنه في نفس الوقت الاضرار بمصالح العديد من القوى التقليدية التي كانت لازالت الى ذلك اليوم تتمتع بنفوذ واسع ، وتراهن عليه في تأمين مصالحها فكان لا بد لها ان تقف بوجه مثل هذه التغييرات وتعارضها بشدة حفاظاً على سلامتها وخشية من اختفائها ، الامر الذي يزعج القوى الجديدة و يعرقل مشاريعها التحديثية ، ولكي تضمن هذه الاخيرة لنفسها النجاح فقد اقدمت على استخدام اسلحة سياسية وفكرية جديدة .^(١)

وهكذا بدأ التيار الليبرالي الجينيئض ويتصاعد بفضل الدعم والتأييد اللذين لقيهما من لدن القوى الجديدة وفي مقدمتها البرجوازية الناشئة ، وقد بدء نهوضها اقتصاديا لكي يتطور فيما بعد سياسيا ، وبدأت تنمو معه حركة التحديث التي رفعت معها شعار العلمانية سلاحا فكريا للوقوف بوجه الكنيسة والدين ومحاربة سلطتيهما ، والتحرر من قيود القوى المتخلفة التي كانت تدعمها .

فمن اجل التصدي لسلطة الكنيسة انذاك وزعزعة كيانها السياسي ، كان لا بد أيجاد البديل المناسب لها والذي يتمكن من تحقيق نفس غاياتها دنوبيا ، ويتوافق في نفس الوقت مع تطورات القوى الجديدة ، فقد باتت عقول الكتاب والمفكرين تتفتح وقريحتهم تصدح بطرح الحلول البديلة . ولهذا فليس بغريب ان نجد كاتبا مثل ميكافيلي ينبرى منذ وقت مبكر من عصر النهضة ليقترح في كتاباته^(٢) نظاما جديداً لدولة العصر ينفصل عن الدين وتفسخ نفس الوقت بالوحدة و لقوة لتواجه مخاطر العصر الجديد ، وتقدر كذلك على التجاوب والدفاع عن مصالح الفئات الشعبية المختلفة ، من دون اللجوء الى الكنيسة او الاعتماد على الدين . ذلك هو النظام الجمهوري العلماني الذي ينبذ الملكية المطلقة ووراثه السلطان لأهل الكهنيسة الكهنوت والقساوسة ، ويعتمد في نفس الوقت على الافراد المؤهلين والقادرين من عامة الشعب في تداول السلطة والتعاقب عليها ، وهذا لا يتم من دون توفير الاجواء المناسبة وازالة المعوقات امامه ، وفي مقدمتها الكنيسة والاقطاع . وقد دعت الحاجة كتاب وفلاسفة العقد الاجتماعى الى وصف الاوضاع السائدة انذاك قبل التغيير باعتبارها تتسم بالفوضى والبؤس والشرور ، لا بد من تغييرها وأيجاد البديل عنها ، وهكذا

^١ (١) عبدالرضا الطعان ، مصدر سابق ، ص ١١ وما بعدها .

^٢ (١) عبدالرضا الطعان ، مصدر سابق ، ص ٥٨ وما بعدها .

بدأوا يصوّرون طبيعة الحياة الانسانية وهي في حالة حركة وتطور مستمرين ، يمكن ان تنتقل من حال الى حال ، وفي كل مرة تشهد طورا جديدا واطواعاً وقيماً جديدة . وبالنسبة الى العقد الاجتماعي ، فإنه يسجل لنا مشهد انتقال البشرية من حالة الطبيعة المتخلفة الى حالة المدنية المتطورة والمتجددة . وكان الدافع الرئيسي من وراء هذه ((الصفقة التاريخية)) هو دعم حركة التغيير التي تقودها القوى الاجتماعية الجديدة التي يخدمها مثل هذا الوصف ويهمها مثل هذا التغيير دفاعا عن مصالحها بوجه القوى التقليدية المعادية لها .

ومن اجل انجاز هذه المهمة فقد عرضت فكرة العقد الاجتماعي بأثواب مختلفة ، وأهداف متنوعة ، ولكنها جميعا تريد ان تبيننا الى صور ة الانتقال بين مجتمعين مختلفين في الظروف والاطواع والقيم يفصل بينهما لحظة تاريخية يمثلها نشوء هذا العقد ، والتي تمثل في نفس الوقت لحظة انهيار مجتمع قديم كان يعيش في حالة الطبيعة وتحكم فيه قوانينها بكل ما تحويه هذه الطبيعة من البداوة وقساوة الحياة وسوء العلاقات وفساد بعض القيم ، () كما تمثل ايضا لحظة نشوء مجتمع جديد بطابع جديد للعلاقات التي تسود بين افراده وقيم جديدة تسيّرهم ، وهي في نفس الوقت تمثل القيم التي يعتمد عليها اطراف العقد ويسمح بتطبيقها مضمونه ، والتزموا هما بتبنيها واعتمادها بالنسبة للمجتمع ، فهي في جميع الاحوال ستؤدي الى بناء سياسي جديد ايضا ، أي انشاء دولة حديثة .

وهنا سوف نلاحظ تطابق مفهوم المجتمع المدني والمجتمع السياسي في ظل الاوضاع الجديدة الناجمة عن توقيع هذا العقد ، فالجتمه مع المدني هو مجتمع يتسم بأجتماع الصف ووحدة الكلمة وتجديد القيم ، انه مجتمع التضامن والحداثة وهو كفيل ((بضمان استتباب السلام وضمان الدفاع)) عن الجميع . اما المجتمع السياسي ، فإنه مجتمع جديد ايضا يعبر عن روح جديدة تميز الانسان الجديد الذي تخلّى عن حقوقه الشخصية وكبرياته المستمد من ((كبرياء الطبيعة)) وآل على نفسه الالتقاء مع غيره من بني جنسه والانضمام اليهم ومشاركتهم احزانهم وافراحهم ، وهو التزام انشأته بنود العقد المنشئ للمجتمع المدني نفسه ، تم بموجبه تكوين ارادة واحدة يمثلها العقل والاخلاق والعدالة المطلقة

التي تتسم مع الطبيعة الانسانية الحقيقية قبل ان يصيبها الفساد ، وهذه الارادة تنبذ الارادات المتعددة والمتعارضة والمتناقضة ، تدفع بالأنسان الى بناء نظام سياسي شرعي ينوب عنه ويتكفل بقيادته وقيادة الآخرين معه ، ويوفر للجميع الأمن والسلام والاستقرار، كما يحدد ويوضح بشكل لا يرقى اليه الشك حقوق وواجبات كل عضو مشارك في تأسيس العقد ، ليمنع أي شكل من اشكال الطغيان أو الاعتداء . ويجري هذا التحديد وفقا لقوانين مدنية جديدة يشرعها صاحب السيادة المخول بذلك من مؤسسي العقد ، مستمدا في ذلك روحها (اي القوانين) من روح القوانين الطبيعية التي اساء استخدامها الافراد قبل توقيعهم العقد . وبعبارة اخرى ان ((القوانين المدنية تقوم وهي متوافقة مع

١ (١) عبدالرضا الطعان :مصدر سابق ، ص ١٠٩ وما بعدها .

قوانين الطبيعة (())، ذلك لأن القانون الطبيعي ((يعترف مسبقا بالعدل والفضائل الاخرى التي تتأني عنه)) (٢).

السؤال الذي يتبادر الى الذهن هنا هو الاتي : من اين يأتي المجتمع المدني (بصاحب السيادة) الذي يمنحه كامل سلطاته ؟ وماهي هويته ؟ .

هنا نجد ان دعاة الفكر الغربي يختلفون في مفهومه وكيفية تأسيسه ومصدر وطبيعة السلطات التي يخول بها .

لقد اراد هوبس (١٥٨٨-١٦٧٩)، وهو من الرعيل الاول لمفكري عصر النهضة والعقد الاجتماعي الذين دافعوا عن شرعية اقامة السلطة في ظل هذا المجتمع الذي ينشؤه العقد، أن يتخلى فيه الانسان عن حقوقه المكتسبة بموجب قوانين الطبيعة ، من اجل ان يمنح صاحب السيادة سلطة قيادته ، ويتركز مفهومه في شخص رجل واحد يكون هو الوكيل والسيد و ((ارادته ستكون بمثابة ارادة كل واحد ، بحيث انه يستطيع ان يستخدم قوته ومصادره من اجل السلام والدفاع المشترك)) (٣) ويظهر من كيفية مجيء هذا الحاكم السيد ووجوده ، عدم امكانية قيام دولة ولا حتى وجود مجتمع مدني ، انه شكل من اشكال الالتفاف على قيم العقد الكلية والجماعية اراده هوبس من اجل تبرير سلطة الحاكم الفردية ، وسحب الاعتراف من هذه الارادات المشتركة المجتمعة لصالح ارادة الحاكم ، الذي كان ملكا يحكم في عصر هوبس .

ومع كل ذلك فأننا لا نكتشف هنا حدود ولا فواصل بين المجتمع وبين الدولة طالما ان كليهما يسعيان الى تكريس الوجود الاجتماعي للفرد في مأمن من بوائق الدهر وشرور القهر اللذان يأتيان من غياب الحاكم الأمر بغير ان الامر يختلف ب النسبة الى منظري العقد الاخرين من امثال لوك وروسو .

فهذا لوك (١٦٣٢-١٧٠٤) نجد انه لا يمانع من اعتبار المجتمع المدني نقطة البداية والانطلاق في حياة الافراد الجديدة التي تنقذهم من الظلم والقهر والاقتيال الذي قد يلحق بهم وهم يعيشون حياتهم الطبيعية التي لا يمكن لأحد ان يضمن فيها استمرار السلام والأمن لأنها ((ليست الفردوس الأرضي ، ومبادئ القانون الطبيعي ليست من النصاعة والبداهة بحيث لا تجنح الميول الشريرة بالناس من جادة الصواب)) (٤).

١ نفس المصدر ، نفس الصفحة .

٢ نفس المصدر ، نفس الصفحة .

٣ المصدر السابق ، ص ١٢٥ .

٤ (٣) ذكره الطعان لدى محمد فتحي الشنيطي . مصدر سابق ، ص ٣٥٢ .

ولكنه في نفس الوقت لا يريد ان يقيم اية قطيعة بين الانسان الطبيعي والانسان المدني لأن ((الثاني يحتفظ بحقوق الاول عدا حق ايقاع العقاب الخاص))^(١) كما انه لا يدع السبيل امام اقامة سلطة مطلقة كتلك التي برر قيامها هوبس كما شاهدنا . فالدولة التي تنشأ بقانون مدني ويسهم فيها مجتمع مدني لاتتعدى ان تكون على حد قول هارولود لاسكي ((بصفتها شركة ذات مسؤولية محددة))^(٢) غاية الافراد من تأسيسها والخضوع لحكومتها ((هو حماية ذاتيتهم الخاصة))^(٣) والا فأن امر العصيان والثورة عليها امر ممكن ومشروع ((من الناحية الطبيعة والعقلية عندما تتعدى سلطة ما على حقوق الانسان الطبيعية او تفشل في احترامها والمحافظة عليها سواء تمثلت هذه السلطة بالحكومة او البرلمان .))^(٤)

اما روسو (١٧١٢-١٧٧٨) فإنه لا يختلف عن الاثنين الاخرين في تقديره لقيمة الحدث الجلل الذي ينشؤه هذا العقد الاجتماعي ، وهو المجتمع المدني الجديد بدولة جديدة ، وغاية الانسان من ذلك هو ان يستخدم هذا العقد وسيلة ضامنة بيده من اجل الحفاظ على حريته ، وتجديد مدنيته . بالرغم من ان ((الانسان يولد حراً ، الا انه مكبل في كل مكان بالقيود))^(٥) لأن حريته المطلقة المستمدة من الطبيعة تحمل معها بذور شيء مناقض لها كمنافستها للطبيعة نفسها ، الا وهي العبودية ، فتفقد بذلك خاصيتها تلك .

والانسان في توحيه البحث عن حل لهذا المأزق يتطلع نحو بناء عقد اجتماعي يدخل فيه، ويتلمس الجميع بموجبه بناء مجتمع جديد بسلطة جديدة وقيم جديدة ، فهذا العقد يستمد شرعية تكوينه من قدرته على اقامة مجتمع مدني يضمن فيه لكل فرد انضمام اليه برضاه وارادته ، كل شيء ، وفي مقدمتها حياته وحرية . وعندما يتخلى الانسان بموجب هذا العقد عن حقوقه وحياته الفردية لصالح الاتحاد الذي يؤسسه (الدولة) يشترط على هذا الاخير ان يضمن له وللآخرين معه ، أي للجميع الحرية المقرونة بالمساواة في الفرص التي يوفرها . والفرد هنا سوف يتحول الى متعاقد مع نفسه تارة ومع الجماعة التي تضمه تارة اخرى بأعتبره جزءاً منها وشريك معها ، وهي ذاتها صاحبة السيادة او الهيئة السياسية التي تمثل الكل ، وتضمن لهم حريتهم كذلك ، في الوقت الذي تتعد فيه عن أي شكل من اشكال الاستبداد الذي قد تلجأ اليه سلطة اخرى لايشوؤها العقد . فهذه تمثل مصالح الجميع ولاتمتلك مصلحة مناقضة لمصالحهم .

^١ نفس المصدر ص ٣٥٧

^٢ (١) الطعان ، ص ٣٥٧ .

^٣ (٢) نقلا عن الطعان ص ٣٥٦ .

^٤ (٤) ص ٣٥٥

^٥ (٥) ص ٤٥٤

هكذا يبدو المجتمع السياسي لدى روسو تعبيراً حقيقياً عن المجتمع المدني الذي انشأه الافراد لا لشيء سوى لضمان حرياتهم وحقوقهم ومن اجل ان تتوافق ارادتهم المنفردة المنشئة ضمن ارادة واحدة مشتركة .

من هذا العرض الذي اجريناه لبعض اجزاء الفكر السياسي الغربي وهو يحلل لنا ابعاد العقد الاجتماعي ونتائجه. نجد انه يقيم مقارنة سياسية واضحة بين (المجتمع المدني) و (المجتمع السياسي) الى حد الغاء كل اشكال التناقض او التنافر بينهما في المفهوم والمضمون والاهداف .

ان العقد الاجتماعي الذي يتمخض عنه بناء مجتمع سياسي في شكل دولة معينة هو نفسه الذي يعد نقطة تحول في حياة الافراد من حياة تحكمها قوانين الطبيعة وتسود فيها علاقات معينة ، الى حياة اخرى جديدة ، تستوحي أسسها من روح الاتفاق وتبني علاقاتها وفقاً لقوانين مدنية ، تعبر عن الارادات المشتركة للأنسان . ويمكننا القول بهذا الخصوص ان المجتمع الجديد يتسم بخصائص معينة تميزه عن المجتمع الذي سبقه فهو(1)

١- مجتمع طوعي يتميز بغلبة الارادة الحرة لأفراده على اية ارادة اخرى عكسها .
٢- كما انه مجتمع مدني وحديث ، لأنه يعبر عن اجتماع جديد لمجموع الارادات الحرة لأولئك الذين يلتقون على اوضاع وعلاقات ومبادئ جديدة . بموجب العقد .

٣- كما ان المجتمع المدني الجديد هو (مجتمع وظيفة) - أن جاز التعبير - فهو لا ينشأ بسبب ترف فكري ، او مزاج انساني وانما لآجل حاجة اجتماعية معينة يتجاوزها الافراد فيما بينهم لغرض الخروج من حالة قديمة سيئة ، الى حالة جديدة حسنة ، وحتى يعبر عن هذه الغاية فهو يؤدي مجموعة وظائف من بينها المحافظة على حياتهم وتحسين ظروفهم بتوفير فرص الاجتماع والوحدة أو الاتحاد فيما بينهم . كما يقوم بوظيفة سياسية ، تتمثل بتوفير الأمن والسلم للجميع ، في ظل منع او انهاء كل اشكال الاعتداء على الحريات والحقوق لهم ، عن طريق اقامة سلطة سياسية قوية ، وعادلة .

٤- ان المجتمع السياسي الذي ينبثق منه ، يصبح اداة ملازمة له بقدر اعتماد المجتمع المدني عليه من اجل تحقيق غاياته وضمان ديمومته واستقراره .

٢ - تحليل المفهوم في الفكر الماركسي :-

في تحليلنا لهذا المفهوم من وجهة نظر الفكر الماركسي ، علينا ان نعود الى كتابات بعض رواد الفكر الماركسي ، اللذين قدموا اطروحاتهم حول الدولة والمجتمع في مرحلة كانت البرجوازية فيها قد هيمنت بوجودها وفكرها على الحياة ، وباتت من دون منازع كاحدى افرازات المجتمع الصناعي الجديد بكل تداعياته .

(١) د. احمد شكر الصبيحي : مصدر سابق ص ٢٤ ص ٢٥.

عليه سوف نحاول هنا تتبع افكار كل من هيغل وماركس نفسه ، ثم نعرض لرأي احد منظري الماركسية المتأخرين حول هذا الموضوع ، وهو انطونيو غرامشي . ونقول بالرغم من ان هيغل يبذل جهداً كبيراً من اجل دراسة المجتمع المدني ، في سياق بحثه عن السعادة الانسانية ، غير انه لايعول عليه كثيراً في تحقيق هذه السعادة وهو يبحث عنها في اطار فكرة اخرى هي الكلائية المطلق في العقل والسلوك ((اني حين اريد ماهو عقلي فأني عندئذ لا اسلك كما لو كنت فرداً جزئياً بل طبقاً للأفكار الشاملة للأخلاق بصفة عامة)) (١).

وبذلك فأن الاهتمام الكبير الذي حظي به العقد الاجتماعي من لدن دعائه ومنظريه بأعتبره اللحظة الحاسمة التي يجري فيها تغير حياة الانسان ، وتحقيق سعادته ، بأنشاء المجتمع المدني ، لا يكون كذلك لدى هيغل انه لا يرى ان ما تحقق من وراء هذا الاجتماع هو بمثابة ال فردوس الذي يضمن مصالح الجماعة المشاركين فيه ، بل ان ارقى ما يبلغه هذا الاجتماع المدني هو انه يبرز المصالح الفردية ويرفعها لتعلو على المصالح العام لكونه على حد تعبير الدكتور الصبيحي ((مجتمع الحاجة الانسانية)) (٢) او انه وفقاً لمقولة استاذنا الطعان ((الحيز الذي يتداخل فيه الخاص والعام بأستمرار سواء عن طريق التسويات او عن طريق التوترات)) (٣) .

صحيح ان المجتمع المدني يضم مجموعة كبيرة وواسعة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، غير انه ، مع ذلك لا يمكن الركون اليه لتأمين سعادة الانسان ورفاهيته ولا يكون بشكله الراهن محطة يقف عندها الانسان لكي تؤدي الى سعادته النهائية ، التي يراها في اقامة مجتمع كلاني تلغى فيه الخصوصيات ، ويصبح العام هو السائد .

ومن هنا ليس المجتمع المدني ((بأعتبره مجموع الروابط القانونية والاقتصادية التي تنظم علاقات الناس الافراد فيما بينهم وتضمن تعاونهم واعتمادهم بعضهم على البعض الأخر سوى لحظة في صيرورة اكبر تجد تجسيدها في الدولة ذاتها وهي في الواقع الدولة القومية)) (٤) .

يظهر هنا بوضوح ان هيغل يخضع تحليله لمنطق فلسفته التي يحاول بها الرد على ((الواقع التاريخي الذي ساد لعصور طويلة والذي يتميز به المجتمع المدني هو هيمنة الشقاق بين الافراد والجماعات المتعارضة)) (٥) فهو لا يقيم أي اعتبار له رغم الطفرات المهمة التي حققها في تنظيم بنيته وعلاقاته ، طالما انه من صنيع البرجوازية وتعبير عن مصالحها . ولذلك جعل خلاصه في الاندماج

(١) نقلاً عن ميشيل متياس : هيغل والديمقراطية ، ترجمة امام عبدالفتاح امام ، دار الحدائق ، بيروت ، ط١ ، ٩٩٠ ، ص١٣٣ .

(٢) أحمد شكري الصبيحي : مصدر سابق ، ص٢٢ .

(٣) عبد الرضا الطعان : مصدر سابق ، ص٥١٤ .

(٤) برهان غليون ، مصدر سابق ، ص٣

(٥) عبد الرضا الطعان ، مصدر سابق ، ص٥١٦

بالدولة ، لكي تصبح جزءاً منها^(١) العائلة والمجتمع المدني البرجوازي هما احد اجزاء الدولة ، و هما بعض الوجوه لوجود الدولة .^(٢) .

ولكن اية دولة هذه التي يقصدها هيغل ؟ ، أن الطابع الجوهري لها انها ((الوجود بالفعل للفكرة الاخلاقية ، فهي الروح الاخلاقي من حيث هي ارادة جوهريه تتجلى ، وتظهر ، وتعرف ، وتفكر في ذاتها وتنجز ما تعرف بمقدار ما تعرف)) أي ((ان الدستور الذي تصبح فيه فكرة الدولة فعليه ومباشرة هو اساس الحرية العينية وهو اساس الحرية الاقتصادية لأنه يجسد اساساً روح الشعب ككل أي افكاره وقيمه واهتماماته وأماله ونظرته العامة الى الحياة))^(٣) .

نخلص من هذا ان هيغل لا يميز بين وجود الدولة ووجود المجتمع المدني ، في الوقت الذي يذيب فيه الثاني في الاول ، ويرى ان المصلحة العامة لأفراد المجتمع تكمن في اقامة دولة قوية ، تتمكن من فرض ارادتها على الجميع وتلغي معها جميع المصالح الخاصة والانانية .

اما ماركس فإنه يرى بالعكس ان سعادة الفرد تكمن في عيشه وسط مجتمع موحد ، تتحقق فيه المساواة والعدالة الاجتماعية بعيداً عن سلطة الـ دولة وهيمنتها . ((ان وحدة الأمة يجب ان تصبح حقيقة بتدمير سلطة الدولة التي تزعم بكونها التجسيد لتلك الوحدة ، ولكن الدولة تريد ان تكون مستقلة عن الأمة نفسها وفوقها ، وهي ليست سوى بروز طفيلي))^(٤) .

ان ما يدفع ماركس الى اتخاذ مثل هذا الموقف السلبي من الدولة هو اعتقاده بأن جوهر الواقع الاجتماعي يقترن بمستوى معين من الانتاج ، والذي يتحدد عنده مفهوم الطبقة وهذا يعني ان ((الطبقات الاجتماعية تتحدد بدلالة الدور الذي تلعبه في الانتاج ..))^(٥) . كما يتحدد مفهوم الحركة السياسية بدلالة الطبقة التي تنتمي اليها وتنهض فيها ، كما يتحدد دورها وفقاً لما تمتلكه من وعي واضح ((بالمركز الذي تشغله في المجتمع الرأسمالي وبرسالتها التاريخية))^(٦) . وهذا هو حال الطبقة العمالية التي تربطها بالفتات الاجتماعية والطبقات الاخرى داخل المجتمع خصوصاً الطبقة البرجوازية علاقة صراع ، وسوف تتمكن الدولة في الاخير من ان تجد مكانها وسط عملية الصراع هذه ((ان الحصول على السلطة اصبح المهمة الاساسية للطبقة العمالية))^(٧) في صراعها مع الطبقة الرأسمالية . وبذلك تتميز الدولة وسط هذا الصراع ((بأعبائها قوة ناتجة عن المجتمع وتجد نفسها فوقه عن طريق استلاب متنامي))^(٨) .

(٣) نقلا عن عبد الوهاب الكيالي : الموسوعة السياسية ، ج٦ ، ط٣ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص٣٥

(٤) نقلا عن ميشيل متياس : مصدر سابق ، ص١٩٠

(٥) نقلا عن عبد الوهاب الكيالي : مصدر سابق ، ص٣٦

(٦) الطعان ، مصدر سابق ، ص٥٧٩

^٥ نفس المصدر ، نفس الصفحة

^٦ (٣) المصدر السابق ص٥٨٠

^٧ (٤) نفس المصدر نفس الصفحة

فالدولة هنا بأعتبارها دولة طبقه سوف تتمخض عن الصراع الطبقي وتكون دائماً شكلا من اشكال دكتاتورية تلك الطبقة المهيمنة لكنها لا تكون ابدية طالما انها مرتبطة بصراع الطبقات . كما انها لم تكن موجودة قبل وجود هذه الاخيرة في المجتمعات البدائية ، وسوف تختفي مرة اخرى بأختفاء هذه الطبقات .

ولكن متى يتم ذلك ؟ . ان لحظة اختفائها - أي الدولة - ستكون عندما يتم وضع نهاية للاستلاب الذي تمارسه بأعتبارها اداة هيمنة على المجتمع ، وهو ما سنشهده لاحقا عندما يجري تعميم الديمقراطية داخل المجتمع وتسود الحرية الحقيقية تلك الحرية التي ((تتمثل في تحويل الدولة ، الارادة التي تجدها نفسها قوة المجتمع الى اداة تخضع له كلية)) (١).

يبدو جليا مما تقدم ان ما اراد هيغل موته وفنائته من قبل ، جاء ماركس ليحييه مرة اخرى . فالتركيز في نظرية ماركس هو على المجتمع المدني لا على الطبقة للتخلص خلاصا لانسان وتحقيق سعادته اللامتناهية ، ذلك التنظيم الاجتماعي الذي سوف يلغى كل اشكال التمايز الطبقي بقيامه، ويلغى معه الحاجة لوجود الدولة التي تجدها مبرر وجودها في الطبقة ذاتها ، طالما ان هذه الطبقة سوف تتلاشى ، في مجتمع المساواة والحرية .

الى جانب هذا التحليل الماركسي لمفهوم المجتمع المدني ودوره في الحياة الانسانية . فقد طورت الماركسية المعاصرة مفهوما جديداً للمجتمع المدني مغايراً الى حد كبير مع ما ذهبت اليه الماركسية الاصولية ، وهو المفهوم الذي يستمد مضمونه بدلالة ماتسميه الماركسية بالبنية الفوقية للمجتمع ، في حين وجدنا ان دلالات المفهوم القديم ترتبط بالطبقة والتي هي جزء من البنية التحتية للمجتمع نفسه .

لقد تبلور هذا المفهوم بشكل واضح في كتابات بعض منظري الماركسية المعاصرين ، ونذكر منهم الشيوعي الايطالي المعروف انطونيو غرامشي ، (الامير الحديث) ، ولوى التوسير ((الايديولوجيا والاجهزة الايديولوجية للدولة)) . وسوف نقتصر هنا بطرح بعض الاراء المتعلقة بنظرية غرامشي حول المجتمع المدني لأنها اكثر النظريات الماركسية المعاصرة عمقا حول المفهوم .

يمكن تحديد مفهوم المجتمع المدني لدى غرامشي من خلال اربع منظومات للأفكار حاول استخدامها للتوصل الى ماذهب اليه من اراء وتحليلات وهي :-

- ١- منظومة الثقافة والايديولوجيا .
- ٢- منظومة العلاقة بين البنية التحتية والبنية الفوقية ودور الاخيرة في تحديد خصائص المجتمع المدني .
- ٣- منظومة الهيمنة في مقابل السيطرة .

(١) مصدر سابق ، نفس الصفحة .

٤- منظومة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة .

فيما يخص منظومة الثقافة فانها تعد المجال الاول والأرحب الذي يتبلور المفهوم بدلالاتها ، ذلك لأن ما يحدد هذا المفهوم هو ليس مجموعة المتغيرات والعوامل الاقتصادية بل مستويات معينة من الثقافة والوعي الثقافي والتنافس الايديولوجي في المجتمع والتي تعد من مكونات بنيته الفوقية . ومن هنا يظهر دور المنظومة الثانية في هذه النظرية ، وهي منظومة العلاقات بين البنية التحتية والبنية الفوقية في المجتمع والتي تدور حولها جزءاً رئيساً من النظرية الماركسية .

فخلافاً للمقولة الماركسية القديمة والتي قصرت تحديداً المجتمع المدني ضمن البنية التحتية ، والدولة او المجتمع السياسي ضمن البنية الفوقية للمجتمع ، يرى غرامشي ان كليهما أي المجتمع المدني والمجتمع السياسي ، ينموان ويتكاملان داخل بنية واحدة ، وهي البنية الفوقية وليس البنية التحتية، وبذلك سوف نكتشف صورة المجتمع المدني الناصعة عندما يتحرك على ((مسرح التاريخ))^(١) والذي هو في الوقت نفسه مسرح سياسي وايديولوجي ايضا يتحرك بدروه ضمن البنية الفوقية للمجتمع . فضمن هذه البنية يمكن ان نتصور وجود مستويين من الأطر : الاول هو ((مجموع المؤسسات التي نقول عنها في اللغة المتداولة انها مؤسسات (داخلية وخاصة)))^(٢) تسمن المجتمع المدني ، والثاني هو (المجتمع السياسي او الدولة)^(٣)، وكلاهما يقومان بوظائف سياسية وايدولوجية . ولكن كيف ؟ .

قد يكون من الصعب فهم واستيعاب هذه المقولة إلا بالرجوع الى المنظومة الثالثة من الافكار التي وردت في نظريته هذه والتي تتمحور حول دالتين رئيسيتين هما : (الهيمنة) و(السيطرة) .

يستخدم غرامشي هاتين الدالتين من اجل ابراز قوة وضعف البرجوازية السائدة في المجتمعات الغربية الحديثة في آن واحد ، وكذلك من اجل الدفاع عن قوة فرضياته ايضا في امكان زعزعة البرجوازية واسقاطها بوضع استراتيجية بديلة ، تضمن للحزب الشيوعي الايطالي او الاحزاب الشيوعية بشكل عام من خوض معركة التغيير الاجتماعي المنشود اعتماداً على برنامج ثقافي منظم .

اذن ففي الوقت الذي لا يستبعد فيه سيطرة البرجوازية على مجالي المجتمع والدولة معا ، يؤكد بأن بسط نفوذها في الدولة ، والذي جاء نتيجة سيطرتها السياسية على كافة اجهزتها السياسية ومؤسساتها ، لا يتم ولا ينجح لولا تمكنها من التغلغل داخل المجتمع وفي اعماقه بين مؤسساته وتنظيماته من الاحزاب والنقابات والمدارس والاعلام ، أو غيرها . لقد تمكنت من انجاز هذه الوظيفة

^١ (١) احمد الصبيحي : مصدر سابق ، ص ٢٣

^٢ (٢) عبدالله بلقزيز : مصدر سابق ص ٣٠

^٣ (٣) نفس المصدر ، نفس الصفحة

بعد بلوغها اقصى درجات الهيمنة الفعلية على هذه المؤسسات بفضل ما تملكه من قوة البناء الفكري والايديولوجي .

هذا يعني انه يمكن استكمال متطلبات قوة ونفوذ أية فئة او جماعة او طبقة داخل السلطة السياسية واجهزتها عندما تكون قادرة ايضا من الهيمنة الفكرية على مؤسسات المجتمع المدنية . بهذا المعنى يمكن القول ان السيطرة المادية لا تكفي مهما بلغت من جبروتها دون ان تتبعها او تعززها الطبقة الاجتماعية بسيطرة اخرى معنوية تفضي بدورها الى الهيمنة الحقيقية على المجتمع . وهذه الهيمنة تأتي بالدرجة الاولى من الثقافة .

وهكذا فإن اعداد المجتمع لخوض معركة التغيير ينبغي ان يكون وفق خطة يقترحها غرامشي تعتمد على التعبئة الفكرية والثقافية الشاملة ، يمكن القضاء بموجبها على طغيان البرجوازية ((ان المجتمع المدني هو المجال الذي يتجلى فيه وظيفة الهيمنة الاجتماعية مقابل المجتمع السياسي او الدولة (١).

ولكن تجري هذه المراهنة على دور الثقافة والمثقفين داخل المجتمع المدني في نظر غرامشي، عندما يوظف العمل بموجبها في اطار الدولة نفسها ، ولذلك يسعى هنا الى ان يضع الدولة في اطار علاقتها الجديدة ، وهي تعمل ، حيث يوجد المجالس تمتع المدني وليس في نقيض معه او غياب له كما ذهبت اليه (الماركسية الاصولية) (٢)

نستطيع القول هنا بتطابق مفهوم المجتمع المدني والمجتمع السياسي عند غرامشي، طالما ان العمل في اطار الاول لا يكون ممكنا في اطار الثاني ايضا ، حيث يجمع بينهما (وحدة ديناميكية السيطرة الاجتماعية) (٣) ضمن مشروع ثقافي متكامل ، يبقى احدهما على الاخر ، فلا يندجمان ببعضهما ، بل يبقى كل منهما منفصلين ، يفصل بينهما (حدث) الهيمنة الثقافية او الفكرية في الاول، والضغط او السيطرة في الثاني(٤).

بهذا المعنى اذا كانت هنالك امكانية لتسخير سلطة الدولة السياسية لصالح فئة اجتماعية معينة عن طريق احتكار ادواتها المادية فإن حلقات هذه السيطرة لا تكتمل الا عندما تتمكن من الهيمنة الفعلية على المجتمع بأكمله عن طريق تعميم ((نظام من الافكار والقيم والتصورات في المجتمع)) (٥) تستعين في ذلك بمؤسساته المدنية المتعددة ، وتنطلق ضمن برنامج وطني للتربية والاعداد الفكري

١ (برهان غليون : مصدر سابق

٢ هذا هو وصفنا للماركسية تميزا لها عن الاضافات المعاصرة لها .

(٣) برهان غليون : مصدر سابق

(٤) سليم اللغماني : المجتمع المدني ومتطلباته ، المجلة العربية لحقوق الانسان ، ع / ٢ / لسنة ١٩٩٦ ص ٩٣ .

(٥) عبدالله بلغزيز : مصدر سابق ، ص ٣١

يسهم في اعداد تعبئة شاملة وفعالة لكافة قطاعات الشعب ، يكون السبيل لانجاز هذه الهيمنة الكاملة على المجتمع .

هذه اذن ابعاد المنظومة الرابعة والأخيرة في فكر غرامشي التي تكشف لنا ان العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي ، هي ذات طابع ايجابي ، وقائمة على اساس التوافق والتفاعل وليس الاصطدام والتنافر ، مما يحفظ لكل منهما فضاءً معيناً من الاستقلالية ولكنه لا يصل الى حد القطيعة بينهما ، بسبب وجود تداخل في عمل كل منهما وحاجة كل منهما للآخر حيث ((يمارس المجتمع المدني سلطته في ظل اشتغال الدولة ، فتكون الممارسة السياسية للدولة حاملة .. جزءاً من عمل المجتمع المدني ومعبرة عنه)) (١).

خامسا / المجتمع المدني والدولة :-

يبدو واضحا من كل ما تم بحثه وتحليله فيما مضى من الصفحات أن النظرة الحديثة اليوم الى العلاقة التي تسود بين المجتمع المدني والدولة ، تقوم على اساس بناء علاقة جدلية تنطلق من الاعتراف المتبادل بوجود كليهما ، وبحاجة كل منهما للآخر ، حيث ان المجتمع بحاجة مستمرة للحفاظ على وجوده في ظل تنظيم دائم ومستقر ويكتشف حينئذ انه بحاجة ايضا الى سلطة آمرة بصفتها موجودة في يد فئة او نخبة معينة ، تكون قادرة على استخدام عنصر الاكراه المادي والمعنوي لأجل بلوغ تلك الغاية المجتمعية .

وبذلك ذهبت معظم الدراسات التي تناولت تطور المجتمعات الانسانية واهتمت بالكيفية والغاية من وجود السلطة ، الى اقرار مبرر وجودها بحاجة هذه المجتمعات نفسها الى البقاء بشكل منظم وهي تسير نحو التطور والتقدم ، يقول الكاتب الانكليزي تشيستر تون ((لو ان جماعة كانت كلها قادة ابطالا مثل هانيبال ونابليون فمن الاوفق الا يحكموا جميعا في وقت واحد)) (٢).

فأذن تصبح السلطة السياسية هنا حاجة اجتماعية تكتمل الغاية من وجودها بتنظيم نفسها في اطار ما يسمى اليوم بوجود مجتمع سياسي او دولة لكي تخدم مصالح المجتمع (٣).

ولكن امكانية التفرد بها من قبل فرد او فئة قليلة واستغلال وجودها الشرعي واحتكاره لغاية لا شرعية تقوده الى تحقيق مآربه الذاتية تحت اوهن الذرائع والحجج فيلجأ هؤلاء الحكام الى

(١) نفس المصدر : ص٣٣

(٢) نقلا عن امام عبدالفتاح امام : الطاعة ، مصدر سابق ، ص٥٢

(٣) نفس المصدر : ص٥٤

استخدام اساليب التعسف والاكراه غير المشروعة وغير المقبولة من الشعب وحينما يلجأون الى التدخل السافر في بعض الامور التي يعتبرها الشعب من صميم اختصاصه وجزءا من حياته الخاصة التي ينبغي ان تصان من قبل نفس السلطة حينها تفقد هذه السلطة غايتها الاساسية المشروعة وتنحرف عن مسارها الحقيقي ، فيتحول النظام السياسي او هذه السلطة التي تمثله الى مجرد وسيلة للتجاوز على قيم الشعب وحقوقه المتعلقة بالحياة والحرية بكافة ابعادها ، دون استنادها على وازع اخلاقي ، او مبرر قانوني في ذلك ، علاوة على انه سوف يقضي على ارادة الشعب او المجتمع التي اسست اصلا هذه السلطة .

ان هذا الأمر هو الذي يجعل علاقة الدولة وسلطتها بالمجتمع مثار جدل وتساؤل ، وهو الامر الذي دفع بالمنظرين والمفكرين الى البحث في كيفية تنظيم تلك العلاقة ووضع الحدود الواضحة لها .

تأتي اليوم دراستنا لأشكالية المجتمع المدني في اطار بعض هذه الجهود التي تصب في مجرى توضيح وتقييم حدود هذه العلاقة والهادفة الى تأكيد افضلية الشعب على السلطة التي تحكمه وحقه في الحفاظ على علاقة ايجابية بينهما ، وقدرته كذلك على ابتكار مختلف الوسائل التي تسمح له بتأكيد الحق ، بسعيه المستمر نحو توفير الفرص المناسبة امامه لأداء دوره التاريخي كما ينبغي مع هذه السلطة . فالمجتمع المدني ضرب من ضروب مشاركة الشعب بقطاعاته المختلفة في ممارسة السلطة . وصيغة من صيغ تأشير العلاقة الايجابية بين الشعب والسلطة الحاكمة .

فلاشك اذن ان الاتجاه الصحيح الذي يسعى الى بناء العلاقات بين المجتمع والدولة هو ذلك الذي يقيمها في اطار المعايير الايجابية ، التي ترفض ادراك وجود ايا منهما بديلا عن الآخر او نقيضا عنه .

ان هذا الاتجاه هو الذي يمنح الاستقلال لكل منهما كقطبين رئيسيين ، دون ان يستأثر أي منهما بهذا الاستقلال او ان يسترشد به كوسيلة لاجراء القطيعة بينهما او تكريس ذاتيتهما ، بل اللجوء الى تعميم مبدأ التعاون فيما بينهما .

فالعلاقة بين الدولة والمجتمع ستكون علاقة تساوي وتوازن وتعاون لاعلاقة تسامي وتناحر وتصادم . ينطلق المجتمع المدني من الاعتراف بوجود الدولة ، كما ان هذه الاخيرة لا ترى نفسها الوحيدة على الساحة السياسية لكي تنفرد بها . فالنظام السياسي بحاجة الى سلطة امرة تقوده ، وكلاهما ضرورتان من ضرورات تنظيم المجتمع واستقراره ، غير ان المجتمع لا يسمح لتلك السلطة من التجاوز على حقوقه المشروعة تحت اية ذريعة كانت ، وافضل العلاقات التي تسود بينهما، ستكون حينما يقدر كل منها شأن الآخر ويوظف كل منهما طاقاته من اجل الآخر .

وبذلك فهو اى المجتمع يلجأ الى وضع الضمانات التي يراها مناسبة لادامة هذه العلاقة الايجابية ، وقد وجدها في بناء مجتمع مدني تسيّره منظومة من الافكار والسلوك الحرين ، وتؤطره مجموعة من المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية الحرة ، لكي تساعد مؤسسات الدولة السياسية في تعزيز قدرات الشعب وامنه واستقراره ووحدته .

لقد تعرفنا على طبيعة تكوين المجتمع المدني ، من خلال اسس بنائه التي تتمثل في وجود مجموعة غير محدودة من التنظيمات الشعبية التي تركز مهمتها على احتواء الانشطة في ميادين الاقتصاد والعلوم والثقافة علاوة على السياسة . هذه المؤسسات حينما تنشأ تكون حرة وبعيدة عن أي ضغط خارجي سوى ضغط المصالح والحاجات الشعبية التي تكونها ، تجدد نفسها فيما بعد ان الفضاء المسموح لها بالعمل فيه ، يتداخل مع فضاء الدولة نفسها ، فتصبح بذلك شريكة مع مؤسساتها في صنع القرار ، في الوقت الذي تمنحها الدولة الاعتراف وحرية العمل . فالدولة ينبغي ان لا تلجأ الى محو وجود هذه المؤسسات او اخضاعها الى ارادتها او تقييد انشطتها وممارستها . وبذلك تكون الدولة بمثابة الاطار السياسي والقانوني للمجتمع المدني ، في الوقت الذي تستقر انماط مؤسساتها وعلاقاتها على بني وتكوينات اجتماعية وثقافية تدعمها وتعزز صلتها بالمجتمع (١).

١ (١)حسين علوان ، مصدر سابق ص١٠٤

الخاتمة :-

في ختام هذا البحث الموجز حول المجتمع المدني يمكن ان نلخص الافكار التالية :-

١- ان المجتمع المدني منظومة فكرية تتسع لتشمل مفاهيم علم الاجتماع السياسي منظورا اليها من خلال تنسيق نشاط الافراد وحركتهم الفردية في اطار وسط اجتماعي يضم مجموعة من السبى والهياكل الاجتماعية تؤسس من اجل غايات اجتماعية ولكنها قادرة على خدمة المصالح السياسية للمجتمع .

٢- ان المجتمع المدني مفهوم ذو بعدين : اجتماعي وسياسي بعده الاجتماعي يوحى بوجود مجموعة مؤسسات وتنظيمات يشترك فيها افراد المجتمع ذات محتوى واهداف اجتماعية ، أي انها تتكون من بنى اجتماعية صرفة وتضم جماعات اجتماعية ذوي مصالح وغايات مختلفة هي من صميم الحاجات الانسانية . اما بعده السياسي فيوحى بقيام علاقة من نوع معين بين تنظيماته وبين مؤسسات الدولة السياسية ، فهذه التنظيمات هي من بناء حاجات اجتماعية وذات طابع اجتماعي صرف، ولكنها تتأثر وتؤثر في الوسط السياسي الذي تعمل فيه بشكل مباشر او غير مباشر .

٣- اذن يمثل المجتمع المدني التعبير عن ارادة حرة للأفراد المشاركين في تأسيس تنظيماته كما يعكس حرية العمل وسطها .

٤- ان قيام المجتمع المدني يمثل وجهها من وجوه ممارسة الانسان لحقوقه على المستويين الفردي والجماعي ، كما ان وجود مؤسساته يعكس شكلا من اشكال الديمقراطية . لأن مجرد تشكيلها يتم عند النقاء الارادات الفردية الحرة ، كما ان نشاطها يتحقق ويظهر عندما تتفاعل تلك الارادات مع بعضها البعض في اطار ارادة جماعية واحدة وحررة تتميز بسيادة الروح الجماعية لأبناء المجتمع .

٥- و من الناحية التاريخية يعد مفهوم المجتمع المدني مفهوما قديما احتل الاهتمام به حيزا لا بأس به من النشاط لدى مفكر ي القرون الوسطى وعصر النهضة . ولكنه حافظ على حداثة وحيويته مع تطور الافكار المتعلقة بحقوق الانسان والديمقراطية .

٦- ولكن خلافا لما ذهب اليه النظريات القديمة التي دافعت عن الفكرة ، ينظر اليوم الى المجتمع المدني كمرادف للدولة او المجتمع السياسي ، لا كنيقوض او بديل عنها ، وكرمز من رموز التعبير عن استقلال الارادة الجماعية الحرة للافراد بعيدا عن تدخل الدولة او ضغطها وتأثيرها، لا يذوب فيها ولا يزيحها

، بل يعمل جنباً الى جنب معها ككيان مستقل من اجل تقويم مسيرتها والحفاظ على قيم الخير والعدل والمساواة فيها.

٧-فكرة المجتمع المدني اذن ابتداء غربي يراد به الاعتراف بوجود بؤرتين للسلطة داخل المجتمعات: الاولى مركزها الوسط الاجتماعي الذي يعيش ويتحرك فيه الافراد، والثانية مركزها الوسط السياسي الذي تعمل فيه النخبة الحاكمة يستمدان شرعيتها من العلاقة التفاعلية فيما بينهما من اجل خدمة الاهداف المجتمعية العامة .

٨- اذن المجتمع المدني شكل من اشكال التنظيم الاجتماعي، ولكنه الشكل الاكثر تنظيماً والاكثر تطوراً والتصاقاً بمجالات الافراد، يعبر عن نفسه مع وجود التنظيم السياسي ليتفاعل مع مؤسساته، ويشاركها في ادارة شؤون المجتمع .

٩-وكأي مؤسسة اجتماعية متطورة تحتاج من اجل المحافظة على نفسها وبلوغ اهدافها الى حماية قانونية تساعد على تبويب و تهذيب وضبط النشاط الاجتماعي الذي تؤديه داخل المجتمع المنظم .

اهم المراجع المعتمدة :-

اولاً" / الكتب :-

- ١- احمد حسين حسن :الجماعات السياسية الاسلامية والمجتمع المدني ،الدار الثقافية للنشر ،القاهرة ،ط٢٠٠٠، ١.
- ٢- احمد شكر الصبيحي :مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،ط٢٠٠٠، ١.
- ٣- اسامة الغزالي حرب :الاحزاب السياسية في العالم الثالث،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت ، عالم المعرفة (١١٧)، ايلول/١٩٨٧.
- ٤- امام عبد الفتاح امام :الطاغية ،ط٣، مطبعة مديبولي ،القاهرة ،١٩٩٧.
- ٥- د.حسن نافعة :الامم المتحدة في نصف قرن ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت ،عالم المعرفة ،(٢٠٤)،ت١/١٩٩٢.
- ٦- د.عبد الرضا الطعان :البعد الاجتماعي للاحزاب السياسية ، دار الشؤون الثقافية ،بغداد، ط١٩٨٥، ١.
- ٧- د.صادق الاسود:علم الاجتماع السياسي وابعاده ،دار الحكمة ،بغداد، ١٩٩٠.
- ٨- عبد العزيز بلقزيز :الديمقراطية والمجتمع المدني ،افريقيا الشرق ،بيروت ،٢٠٠١.
- ٩- عبد الوهاب الكيالي :الموسوعة السياسية ،ج٦، ط٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت ،١٩٩٥.
- ١٠- مجموعة باحثين :بحوث ومناقشات الذروة الفكرية حول أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،١٩٨٧.
- ١١- محمد عابد الجابري ومحمد محمود امام :التنمية البشرية في الوطن العربي -الابعاد الثقافية والمجتمعية ،سلسلة دراسات التنمية البشرية ،(٢)،ك١/١٩٩٥، بدون مكان الطبع.
- ١٢- محمد علي محمد :اصول الاجتماع السياسي ،ج ١، دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية ،١٩٨٩.
- ١٣- محمود محمد سلمان :الموارد والاجتماع السياسي ،ط١، بيت الحكمة ،بغداد ،٢٠٠١.
- ١٤- ميشيل متياس :هيغل والديمقراطية ،ترجمة امام عبد الفتاح امام ،دار الحداثة للطباعة والنشر ،بيروت ،ط١٩٩٠، ١.
- ١٥- د.كامران الصالحى :حقوق الانسان والمجتمع المدني بين النظرية والتطبيق ،ط٢، مطبعة وزارة التربية ،اربيل ،٢٠٠٠.

١٦- د.كمال المنوفى: نظريات النظم السياسية، ط ١، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٥.
ثانيا/ الدوريات :-

١- برهان غليون نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره من المفهوم المجرد الى المنظومة الاجتماعية والدولية، ندوة جامعة قطر ١٤-١٧ /مايس/٢٠٠١.

٢- حسين علوان: الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة، مجلة المستقبل العربي، ع/٢٣٦/ت/١/١٩٩٨.

٣- سليم اللفماني: المجتمع المدني ومتطلباته، المجلة العربية لحقوق الانسان، ع/٣/١٩٩٦.

٤- د/ نفييس صادق: حالة سدكان العالم ١٩٩٩، صندوق الامم المتحدة للسكان، نيويورك، ٢٢/ايلول/١٩٩٩.

كورتەى تويژينهوه

ديموکراتى بريكارى (نيابى) كه له جيهاندا بلاوبوتتهوه خهسلتهكانى تامازه بو تهوه دهكات كه باشتين جوړى حوكمه كه ويستى خودى گهل دهردهبرى .
بهلام له گهل لايه نه باشهكانى تهو جوړه ديموکراتيهته دووچارى روخنه كاريه كى زور هات به هوئى تهو جوړه نازاديهى كه گهل به نوينه ره هه لبيژيردراوه كانى له دهسه لاتداران كه پيوى ده به خشيت .
تهو نازاديه ده چه وسيتتهوه له لايه ن تهو دهسه لاتدارانه به شيويهك له ريرهوى خوى واته (ديموکراتيهت) پيوى لائه دهن .

بەم شێوەیە پێویستیەك هاتە كایەو بە ئێوەی ئەم دیموكراتیەتە ئەم كۆسپە لادەبەن . و دەتوانی ئەم ئالۆزیه چارەسەر بكریت بەرئیگای دروست كردنی و بونیاتنانی دام و دەزگای كۆمەلگای شارستانی . ئەم تۆیژینهو هەولێ بۆ ئەوە دەدات كە تاوتۆی سروشتی كۆمەلگای شارستانی بكات وەتاج رادەیهك توانای هەیه دیموكراتیەت بپاریزی ئەم لادانە .

لە كۆتایی ئەم تۆیژینهو كورتە لەبارە كۆمەلگای شارستانی دەتوانین ئەم بێرۆكانە بەم شێوەیە كورت بكەینەو ،

۱- كۆمەلگای شارستانی رێكخراویەكی هزریە ئەوەندە فراوانە دەتوانی چەمكەكانی زانستی كۆمەلایەتی رامیاری لەخۆی بگریت بەم شێوەیە تیروانینی بۆ دەكریت لەنیو پوخت كردنی چالاكی تاكەكان و جموجۆلی تاكەكان لەسنووری نیوئیدیكی كۆمەلایەتی كە كۆمەلە بونیاتەیهك و هەیهكە كۆمەلایەتی لەخۆی گرتوو بۆ ئامانجی كۆمەلایەتی دامەزراره بەئام لەگەڵ ئەوەشدا توانای هەیه خزمەت بە بەرژێوەندیە رامیاریەكانی كۆمەلگا بگەینی .

۲- كۆمەلگای شارستانی چەمكێكە دوو لای هەیه :- كۆمەلایەتی و رامیاری رەهەندی كۆمەلایەتی ئەوە دەگەینی هەبوونی كۆمەلە دەزگا و رێكخراویەك تاكەكانی كۆمەل بەشداری تیا ئەكەن ئامانجی كۆمەلایەتی لەخۆی ئەگرێ ، واتە لەبونیاتنایەكی كۆمەلایەتی پێك هاتوو كە كۆمەلەیهكی كۆمەلایەتی لە خۆی دەگرێ بەرژێوەندی و ئامانجیان هەمه جۆرە وە لەناخی پێویستیەكانی مرۆڤە .

رەهەندە رامیاریەكە ئەوە دەگەینی بە دروستبوونی جۆرەكی تاییەت لەپەيوەندی لەنیوان رێكخراوەكانی و دەزگاكانی رامیاری دەولەت ، ئەم رێكخراوانە لەبونیاتی پێویستە كۆمەلایەتیەكانە ومۆركەكی كۆمەلایەتی هەیه بەئام كاریگەری هەیه لەسەر نیوئیدی رامیاری و ئەوە نیوئەندەش كاریگەری لەسەر هەیه كە رێكخراوە كۆمەلایەتیەكان كاری لەناو دەكات بەشێوەیهكی راستەوخۆ یان ناپراستەوخۆ .

۳- كەواتە كۆمەلگای شارستانی دەبرێ وستی ئازادی ئەو تاكانەیه كە بەشدارن لە دامەزراندنی رێكخراوەكانی وە ئازادی كار كردن لەناویدا دەردەخات .

۴- بوونی یاخود دروستبوونی كۆمەلگای شارستانی روویهك لە رووهكانی بەكارهێنایی مرۆڤ بۆ مافەكانی لەسەر ئاستی تاك و كۆمەل دەنوینی ، وەهەرۆهەها هەبوونی دەزگاكانی جۆرێك لە جۆرەكانی دیموكراتیەت نیشان دەدات ، لەبەر ئەوەی هەر تەنھا پێكھێنایی بەو دەبیت كەوێستەكانی ئازادی تاك دەگەنە یەك ، وەهەرۆهەها جموجۆلی بەو دەبیت كایەو وە لەبەر چاوەبیت كەوێستەكان لەگەڵ یەك جۆش دەبن لە سنووری یەك وستی ئازادی كۆمەلە دەسەلانی روحی كۆمەلە بۆ تاكەكانی كۆمەلە تیادادەردەكەوی .

۵- وە لەلایەنی میژووویەو چەمكی كۆمەلگا شارستانی بە چەمكێكی كۆت دادەندری گرنگیەكی باشی لەجموجۆل داگیر كردبوو لەلایەن خاوەن هزری سەدە ناوەندی و چەرخێ راپەڕینی . بەئام توانی نیویەتی و زیندوویی خۆی بپاریزی لەپێشكەوتنی ئەو هزرانەكی كە پەيوەندی هەیه بەمافی مرۆڤ و دیموكراتیەت .

۶- بەئام بەپێچەوانە ئەو بێرۆزە كۆنانەكی كەبۆی چووبون وە كەپالپشتی ئەو بێرۆكەیهبوون . ئەمروا سەیری كۆمەلگای شارستانی دەكریت كەهاتایی دەولەت و كۆمەلگای رامیاری بێت نەك دژی بێت یاخود لەجیاتی بێت (جیگرای بێت) وەهێمایەكە لەهێماكانی رادەربیرین لەسەر بەخۆی وستی ئازادی

به كۆمهلى تاكه كان كه دورره له دهستپهردانى دهولت ياخود پالپهستۆو كاريگهري لهسهرى ، نه له ناوى دهتوپتهوه و نه لايدهبا ، بهلام لهتهكى ياخود شان بهشانى كاردكات وه كو كيانيكى سهربه خو له پيئاو راستكردى ريرهوى و پاراستنى لهسهر بههاكانى خيرو چاكه و دادوهى و به كسانى له ناويدا .
 ۷- بيهوكه كۆمه لگاي شارستانى كه واته دروستكراوه به كى نووى رۆژئاواييه ، مه بهست لى دان پيئانه به هه بوونى دوو بۆره بۆ دهسه لالت له ناو كۆمه لگاكان .

يه كه ميان سهنته ره كهى نهو نيوهنده كۆمه لايه تيه كه تاكه كان له ناويدا ده ژين و جولانه وه يان هه يه دووه ميان نهو نيوهنده رامياريه يه كه حاكمه هه لئيراهه كان كاري له ناو ده كهن وه شه رعيه تيان له په يوه ندى به جۆشه كهى وه رده گرن كه له نيوانياندا هه به له پيئاو خزمه تكردى ئامانجه كۆكراوه كاني گشتى .

۸- كه واته كۆمه لگاي شارستانى جۆريكه له جۆره كاني ريكرهوى كۆمه لايه تيه كان ، به لام نهو جۆره زۆر ريكره وه زۆر پيشكه وتوه وه له گه ل پيئاوستييه كاني تاكه كان نووساوه ، له خودى خو ته عبير ده كات به هه بوونى ريكرهوى راميارى تاكو له گه ل ده زگاكانى ته فاعل بكات وه به شدارى بكات له كارگيري كاروبارى كۆمه ل .

۹- وه كو هه ر ده زگايه كى كۆمه لايه تى پيشكه وتوو بۆ پاريزگارى كردن له سه ر خو و بۆ نه وهى بگات به ئامانجه كاني پتويستى به پاسه وانى كى ساسايى هه يه بۆته وهى يارمه تى هه بيت بۆ پۆلين كردن و چاك كردن و ديسپين كردنى جموجۆلى كۆمه لايه تى كه له ناو كۆمه لگاي ريكرهوى ئه نجامى ده دات .

((Summary))

Till now, The charictarictics of representative democracy, which is spread now in the World, shows that it is the better type of rule, expressed the will of people.

But Although of its advantages, this sort of democracy also faced criticism, because of the margin of free hand that given to the rulers whom are selected by the peoples, to rule arbitrary.

Thus, it has been discovered the, necessity of to preventing democracy from deviation, through creating ((Civil society)).

This search has trying to discuss the nature and capacity of ,civil society , whether to be able to guarantee democracy from deviation . Billow, some considerations which are summarized from the research; -

1-the idea system of, civil society, is a concept of two dimensions;

One of them is social; the other one is political. Its social one suggests building a group of institutions and organizations in which peoples participated. These bodies have social contents and interests.the political dimension reveal to creating a special relationships between its own organizations, and the other political foundations in the society in order to make mutual influences between the both.

2- the civil socially as system, represent one faces of exercising individuals their rights while, its institutions reflect shape of democracy Because it's the free acts of individuals, which created them in the same time their activities, can be appeared, when they ----- play with each others to show the community will.

3-Historically ,the concept is very ancient ,emerged in the west but it has keep , its novelty , and activity with the developing of ideas about human rights , and democracy .

4-But apart from how the ancient theories had argued with the ideas , today can be look at the civil society as synonym , and participant , not contrast and substitute to the state .

And also as symbol can be expresses the independence of a liberal will of the indevetuals far from the intervention of the state, can not be dissolved with the state, so as dose not remove it, in order to act together towards common adjectives of the nation.

5-The idea, recognizes that there are two centers of authority, one of them arises in the social environment, and the anthers is settled in political circles, in which the ruler elite do.

Both of them take their legitimacy from the metrication relationship between the each other.

6-Thus ((civil society)) is shape of development social organization, can be does, side by side with political society.

7-As any social institution, in order to be preserve it self, and achieve its objectives coutiueeasily, it needs protecting by a legal system to control and regulate its social activity, So as to achieve political demands.

